تقرير الاستدامة السنوي لعام 2025 استعرض مبادرات البنك ذات الأثر المستدام

«بيت التمويل» يعزّز ريادته في المسؤولية الاجتماعية

أكد رئيس العلاقات العامة والإعلام للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، يوسف عبدالله الرويح، أن البنك يواصل ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية رائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، عبر توسيع نطاق برامجه في مجالات التعليم، والصحة، والبيئة، وتمكين الشباب، ودعم ريادة الأعمال، والابتكار، والرياضة، والعمل التطوعي، بما يعزز أثره الإيجابي ومساهمته في التنمية المجتمعية.

وأشار الرويّح إلى أن فوز البنك بجائزة أفضل بنك إسلامي في المسؤولية الاجتماعية في العالم لعام 2025 من مجلة غلوبل فاينانس العالمية، يُعد تتويجاً لمسيرته الرائدة وجهوده المتواصلة في تبني أعلى معايير الاستدامة والعمل المجتمعي المستدام على المستويين المحلي والدولي.

وأوضح الرويح أن تقرير الاستدامة السنوي لعام 2025، الذي أصدره البنك، استعرض أكثر من 200 مبادرة وبرنامج مجتمعي ضمن رؤية متكاملة، تهدف إلى تحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد، وتعزيز التنمية المجتمعية في مختلف القطاعات، بالتعاون مع شبكة واسعة من الشركاء المحليين والدوليين.

أثر تنموي واسع

وأشار الرويح إلى أن البنك نجح في إحداث نقلة نوعية في العمل المجتمعي، من خلال مبادرات استراتيجية واستثمارات ضخمة في مجال المسؤولية الاجتماعية، تستهدف مختلف شرائح المجتمع، بما يعزز مكانته كنموذج رائد للمسؤولية الاجتماعية في القطاع المصرفي، ويرسخ حضوره كشريك فاعل في تحقيق التنمية الشاملة، مستعرضاً في هذا السياق مجموعة من المبادرات الاستراتيجية، وأبرزها:

- المساهمة بأكثر من 61 مليون دينار لسداد مديونيات الغارمين المختلفة، في مبادرة إنسانية ساعدت آلاف الأسر على استعادة استقرارها المالي والاجتماعي.
- المساهمة في إعادة إعمار المنطقة المتضررة في سوق المباركية بقيمة تقارب 8 ملايين دينار، في خطوة تؤكد حرصه على الحفاظ على الإرث الوطني ودعم الأنشطة الاقتصادية المحلية.
- المساهمة بقيمة 20 مليون دينار كويتي لإنشاء 15 مركزاً للإسعاف، دعمًا للمنظومة الصحية وتعزيزاً لاستجابتها للحالات الطارئة.
- المساهمة في الحصة الأكبر لصندوق دعم المجهود الحكومي خلال أزمة كورونا، وقيمته 10 ملايين دينار.
- دعم مبادرة بيئية مستدامة لتطوير ساحة الوطنية.
- إنشاء وتجهيز الجناح العاشر في مركز علاج الإدمان، استكمالاً لمبادرة البنك في إنشاء المركز عام 2005.
- تقديم 20 مليون دولار أمريكي لجمعية الهلال الأحمر الكويتي لدعم جهود الإغاثة لمنكوبي الزلزال في تركيا وسوريا.
- برامج تعاون مختلفة مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.
- مواصلة الدور الرائد في تقديم المساهمات المجتمعية لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وبرنامج دعم العمالة الوطنية، ومعهد الدراسات المصرفية، وغير ذلك من مبادرات مجتمعية مختلفة.

ريادة بيئية

وأكد الرويح أن بيت التمويل الكويتي يتبنى نهجاً

يوسف الرويح:
إحداث نقلة نوعية في العمل المجتمعي من خلال تنفيذ مبادرات إستراتيجية

شاملاً في المساهمة في التوعية البيئية والمحافظة عليها، مستنداً إلى قيم توازِن بين استخدام الموارد والمسؤولية المجتمعية.

وفي هذا الإطار، يواصل البنك حملته البيئية Keep it Green، التي تضم سلسلة من المبادرات البيئية المتكاملة، الهادفة إلى رفع الوعي البيئي وتعزيز الممارسات المستدامة.

وقد شملت هذه الجهود حملات تنظيف الشواطئ والجزر، ومبادرات تشجير واسعة النطاق، بالإضافة إلى برامج توعوية تستهدف طلبة المدارس والجامعات.

ومن أبرز إنجازات البنك في هذا المجال، التعاون مع فريق Green Vision لزراعة أكثر من 12000 شجرة تضم 25 نوعاً من النباتات المحلية، ما يسهم في دعم الغطاء النباتي والحفاظ على التنوع البيولوجي في البيئة الصحراوية، كما شملت جهوده إطلاق مبادرات مشي مجتمعية شارك فيها أكثر من 10000 شخص، وتم تخصيص عوائدها لدعم مشاريع التشجير.

جائزة الاستدامة البيئية

وقال الرويح ان البنك عزز شراكته مع الهيئة العامة للبيئة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ونظم مسابقات بيئية، بالتعاون مع جامعة الكويت، بمشاركة طلابية واسعة، إلى جانب إطلاق جائزة الاستدامة البيئية السنوية لطلبة كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت، والتي تهدف إلى تشجيع المشاريع الابتكارية، التي تسهم في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة.

مبادرات رقمية

وذكر أن البنك نفذ العديد من المبادرات المعنية بالبيئة

تقرير الاستدامة السنوي لعام 2025

والاستدامة، ومنها مبادرة الطباعة الرقمية Digital Print، التي تهدف إلى تقليل استخدام الورق عبر التحول إلى الخدمات والعمليات الرقمية، ومبادرة ترشيد استهلاك المياه ونشر الممارسات المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، من خلال استخدام أجهزة متطورة تعمل بتقنية Atmospheric Water Generator المبتكرة لتحويل الهواء إلى ماء.

وعلى صعيد الجهود الدولية، انضم بيت التمويل الكويتي إلى تحالف التكافل العالمي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف توفير التأمين التكافلي الإسلامي، وتمكين نحو 100 مليون مزارع حول العالم، في مبادرة تعكس التزامه العالمي بالتنمية المستدامة.

تمكين الشباب

وفي إطار رؤيته الشاملة، أوضح الرويح ان بيت التمويل الكويتي يركز على تمكين افراد المجتمع كإحدى أهم ركائز الاستدامة، من خلال دعم التعليم والابتكار وبناء القدرات الشبابية الوطنية، منوها بالشراكة الاستراتيجية الممتدة مع أكاديمية Coded، التي تشكل نموذجاً ناجحاً في دعم التعليم التكنولوجي، حيث استفاد أكثر من 1700 طفل من نحو 50 برنامجاً تدريبياً ضمن مبادرة Coded Juniors، والتي أسهمت في تنمية مهارات البرمجة والتفكير الإبداعي لدى النشء.

KFH Academy

ولا تقتصر جهود البنك على المبادرات البيئية والمجتمعية فحسب، بل يمتد هذا الاهتمام إلى تنمية المهارات المهنية، عبر KFH Academy، التي توفر برامج تدريبية متقدمة في مجالات العلاقات العامة والإعلام، والتحول الرقمي، وإدارة الأعمال، بما يؤهل الشباب لسوق العمل ويعزز جاهزيتهم المهنية.

تعاون أكاديمي

ويرسّخ البنك اهتمامه بالتعليم من خلال شراكته الاستراتيجية في برنامج «مع الطلبة» لإبراز الطاقات الشبابية، كما نظّم بالتعاون مع وزارة التربية أكبر حفل لتكريم نحو 140 طالباً وطالبة من أوائل الثانوية العامة بمختلف أقسامها العلمية والأدبية والتربية الخاصة، فضلاً عن المتوجين بجوائز عالمية.

ولفت الرويح إلى مواصلة جهود دعم التعليم والأنشطة والمبادرات الطلابية المبتكرة، من خلال تعزيز التعاون مع جامعة الكويت، وجامعة عبدالله السالم، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الهندسة والبترول ومختلف الجامعات والكليات في القطاعين الحكومي والخاص، ودعم الأندية الطلابية بما يسهم في تطوير المبادرات، التي تخدم الطلبة والشباب. كما أشار الرويح إلى أن بيت التّمويل الكويتي يعتبر الدّاعم الرئيسي والأكبر لطلبة كليّة الهندسة والبترول بجامعة الكويت، وواصل شراكته الاستراتيجيّة لمعرض التّصميم الهندسي.

أصحاب الإنجازات

وأكد الرويح مواصلة الجهود في رعاية المتميزين والمبدعين من الشباب الكويتي، ودعم قدراتهم ومساندتهم في مشاركاتهم بمسابقات وبطولات عالمية كبرى في الأنشطة الشبابية المختلفة الرياضية والثقافية والاجتماعية، تحت مظلة برنامج «مبادرو بيت التمويل الكويتي».

تعزيز الثقافة المالية

وفي جانب تعزيز الثقافة المالية، نظم البنك سلسلة من الندوات وورش العمل، التي استهدفت مئات الطلبة، بهدف نشر الوعي بالإدارة المالية المسؤولة، وترسيخ مفاهيم الادخار والاستثمار.

شراكات مستدامة

وأشار إلى أن نجاح البنك في تحقيق هذا الأثر الواسع يعود إلى منظومة شراكات استراتيجية قوية مع الجهات الحكومية والمؤسسات غير الربحية والدولية، ما يسهم في تعظيم نتائج المبادرات وضمان استدامتها.

تواصل بالخير

كما يواصل البنك تنفيذ برامج مجتمعية موسمية مؤثرة، أبرزها البرنامج الرمضاني «تواصل بالخير في شهر الخير»، الذي شمل توزيع آلاف وجبات الإفطار، ودعم الأسر المتعففة، وتنظيم أنشطة توعوية وصحية ورياضية، إضافة إلى مسابقة القرآن ومبادرات مجتمعية مختلفة موجهة لمختلف فئات المجتمع.

وفيما يعكس اهتمام البنك وتقديره للمبادرات والفعاليات الراعية والداعمة للتطور التكنولوجي والابتكار، واصل بيت التمويل الكويتي مشاركته في المعرض التكنولوجي NEXUS لعام 2025، إحدى أبرز المنصات التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال في الكويت.

جائزة «الاستدامة الرقمية»

كما خصص بيت التمويل الكويتي جائزة «الاستدامة الرقمية»، بهدف تشجيع المشاركين في مبادرة «الكويت تبرمج» على اكتساب مهارات عملية في تطوير تطبيقات صديقة للبيئة تتماشى مع معايير الاستدامة.

واختتم الرويح بالتأكيد على أن بيت التمويل الكويتي سيواصل الاستثمار في المبادرات والبرامج النوعية، وتوسيع شراكاته مع مختلف الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمعية والدولية، انطلاقاً من التزامه بالمساهمات ذات الأثر الإيجابي، ودعم أهداف التنمية المستدامة، بما ينسجم مع رؤيته كمؤسسة مالية تقود العمل المجتمعي وفق أفضل الممارسات العالمية.

مع إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي

«بوبيان كابيتال» توسّع آفاق الاستثمار العالمي عبر منصة «بوبيان للتداول»

■ 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً متاحة الآن عبر حساب تداول واحد

أعلنت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار، شركة الاستثمار الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وإحدى الشركات التابعة لبنك بوبيان، عن إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي إلى منصة «بوبيان للتداول»، في خطوة جديدة تعكس مسارها المتواصل لتطوير خدماتها الاستثمارية الرقمية وتوسيع نطاق الأسواق العالمية المتاحة أمام المستثمرين.

ومع الإضافة الجديدة، أصبح بإمكان عملاء «بوبيان للتداول» الوصول إلى 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال حساب تداول واحد، بما يتيح لهم الاستثمار في مجموعة واسعة من الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاستفادة من فرص استثمارية متنوعة عبر أبرز الأسواق العالمية.

وتشمل الأسواق المتاحة عبر المنصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والأسواق الأمريكية والأوروبية، وسوق المملكة المتحدة، والسوق المصري، إلى جانب الأسواق الآسيوية، بما يعكس التوسع المستمر في نطاق الخدمات التي تقدمها بوبيان كابيتال، ويمنح المستثمرين خيارات أوسع لبناء محافظ استثمارية متنوعة تتوافق مع أهدافهم المالية.

وقال مدير إدارة العمليات في بوبيان كابيتال، محمد البابطين: «نواصل تطوير منصة بوبيان للتداول بما يواكب تطلعات المستثمرين واحتياجاتهم المتغيرة، من خلال توسيع نطاق الأسواق المتاحة، وتطوير

محمد البابطين

الحلول الاستثمارية الرقمية التي تتيح الوصول إلى أبرز الأسواق العالمية عبر منصة واحدة، بما يعزز من كفاءة تجربة الاستثمار وسهولة إدارتها».

وأضاف: «تمثل إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي امتداداً لهذا النهج، نظراً إلى المكانة الاقتصادية التي يتمتع بها السوقان، حيث يضمان شركات رائدة في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والسيارات والإلكترونيات والرعاية الصحية، الأمر الذي يفتح آفاقاً أوسع أمام المستثمرين للاستفادة من فرص استثمارية نوعية في أسواق متقدمة.

وأوضح البابطين أن «بوبيان للتداول» أصبحت اليوم منصة استثمارية متكاملة، تتيح الوصول إلى 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال حساب تداول واحد، بما يوفر تجربة أكثر سهولة وكفاءة في إدارة الاستثمارات، ومتابعة المحافظ، وتنفيذ عمليات التداول عبر مختلف الأسواق من خلال واجهة رقمية موحدة وسهلة الاستخدام.

وأشار إلى أن هذا التطور يعكس حرص بوبيان كابيتال على الارتقاء بتجربة الاستثمار من خلال حلول رقمية تمنح المستثمرين القدرة على إدارة استثماراتهم في أسواق متعددة بكفاءة، دون الحاجة إلى تعدد الحسابات أو المحافظ الاستثمارية.

وأضاف البابطين أن التوسع في الأسواق العالمية أمام المستثمرين يعزز فرص بناء محافظ استثمارية أكثر تنوعاً، من خلال الاستثمار في اقتصادات وقطاعات مختلفة، وهو ما يمثل أحد المرتكزات الأساسية لإدارة الاستثمارات بكفاءة على المدى البعيد، مشيراً إلى أن السوقين الياباني والكوري الجنوبي يتيحان فرصاً للتداول في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما ينسجم مع فلسفة بوبيان كابيتال في تقديم حلول استثمارية تلبي تطلعات مختلف شرائح المستثمرين.

وتواصل «بوبيان للتداول» تطوير منظومتها الرقمية لتوفير تجربة استثمارية متكاملة، تتيح تنفيذ عمليات التداول بصورة فورية، والاطلاع على الأسعار المباشرة، والاستفادة من التحليلات المالية، وإعداد قوائم المراقبة والتنبيهات الفورية، ومتابعة المحافظ والمعاملات، بما يعزز قدرة المستثمرين على إدارة استثماراتهم بكفاءة ضمن منصة واحدة تجمع بين سهولة الاستخدام والابتكار والالتزام بأحكام الشريعة.

«التجارية» تُساهم بمليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن مساهمتها بمبلغ مليون دولار أمريكي في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التي تعزز جاهزية دولة الكويت، وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية.

وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من إيماننا بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود، لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً ازدهاراً، وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية، التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الاستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

وفي هذا السياق، صرح عبدالفتاح محمد رفيع معرفي، رئيس مجلس

عبدالفتاح معرفي

إدارة الشركة التجارية العقارية، قائلاً: «على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية ارتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية في دولة الكويت، وأسهمت في تطوير مشاريع شكلت جزءاً من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد. وانطلاقاً من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول، بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة، وترسخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني».

وأضاف: «يمثل صندوق الكويت للاستجابة الطارئة نموذجاً وطنياً يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، ونفخر في الشركة التجارية العقارية بالمساهمة في هذه المبادرة، إيماناً منا بأن دعم كفاءة البنية التحتية وتعزيز جاهزية الدولة يمثلان استثماراً في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها».

وأوضح أن قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات، التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة.

..و«الكويتية للمنتزهات» تُساهم بـ250 ألف دولار

أعلنت الشركة الكويتية للمنتزهات عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 250 ألف دولار أمريكي، دعماً لـ«صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، وتأكيداً لالتزامها بمسؤوليتها الوطنية، وحرصها على المساهمة في المبادرات، التي تعزز قدرة دولة الكويت على مواجهة مختلف الظروف الاستثنائية، وترسّخ قيم التعاون والتكافل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وأوضحت الشركة أن هذه المساهمة تأتي انسجاماً مع نهجها في دعم المبادرات ذات الأثر الوطني، وإيمانها بأهمية تضافر الجهود بين مختلف الجهات لخدمة المصلحة العامة، بما يسهم في دعم استمرارية الخدمات الحيوية وتعزيز استقرار الدولة، حيث تؤمن الشركة الكويتية للمنتزهات بأن المسؤولية الوطنية تمثل جزءاً أصيلاً من رسالتها المؤسسية، وأن للقطاع الخاص دوراً محورياً في دعم المبادرات، التي تعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات. ومن هذا المنطلق، تأتي مساهمة الشركة في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» امتداداً لالتزامها بالمشاركة الفاعلة في كل ما يخدم الكويت، ويعكس إيمانها بأهمية تكامل الجهود الوطنية للحفاظ على أمن الوطن واستقراره ودعم مسيرته التنموية، وأضافت أن المبادرات الوطنية المشتركة تمثل نموذجاً عملياً للتعاون بين مختلف القطاعات، وتسهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية، وترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية، بما يواكب تطلعات دولة الكويت نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة.

وأكدت الشركة الكويتية للمنتزهات استمرارها في دعم المبادرات، التي تخدم المجتمع، وتعزز الشراكة مع مختلف الجهات الوطنية، انطلاقاً من التزامها بالإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ قيم العطاء والعمل المشترك.

المغرب يحتفي بعيد العرش الـ27 ... إنجازات تنموية وشراكة متنامية مع الكويت

تحتفل المملكة المغربية، اليوم الخميس، بالذكرى السابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على عرش أسلافه المنعمين، وهي من أبرز المناسبات الوطنية التي تحظى بمكانة خاصة في وجدان الشعب المغربي، لما تجسده من استمرارية الدولة المغربية، ووحدة الأمة، وعمق العلاقة التاريخية التي تربط العرش العلوي المجيد بالشعب المغربي، في إطار البيعة الشرعية التي شكلت، على امتداد قرون، أحد الثوابت المؤسسة للدولة المغربية وعنواناً لاستقرارها ووحدتها.

ويكتسب عيد العرش المجيد بعداً يتجاوز رمزيته التاريخية، إذ يشكل محطة سنوية لتقييم حصيلة الأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة، وتجديد العزم على مواصلة مسيرة الإصلاح والتنمية. فمنذ اعتلاء الملك محمد السادس العرش سنة 1999، انخرط المغرب في مسار تحول شامل، قوامه تحديث الاقتصاد، وتعزيز الاستثمار، وتطوير البنيات التحتية، وترسيخ العدالة المجالية، وتوسيع انفتاح المملكة على محيطها الإقليمي والدولي، بما جعلها اليوم شريكاً موثوقاً وفاعلاً يحظى بالتقدير على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد قامت الرؤية الملكية على إدراك عميق للترابط بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وبين قوة المؤسسات وجاذبية الاستثمار، وبين التقدم الاجتماعي والانفتاح على العالم. ومن هذا المنطلق، لم تكن الإصلاحات التي شهدتها المملكة مجرد استجابة ظرفية للتحولات الدولية، بل اندرجت ضمن مشروع وطني متكامل، جعل من الاستثمار رافعة للتنمية، ومن البنيات التحتية محركاً للتنافسية، ومن الرأسمال البشري أساساً للإقلاع الاقتصادي.

وأثمرت هذه الرؤية نتائج ملموسة، حيث سجل الاقتصاد المغربي خلال سنة 2025 نمواً بلغت نسبته 4.9 في المئة، فيما بلغ الناتج الداخلي الخام نحو 1.72 تريليون درهم، بما يعكس متانة الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع التقلبات الدولية، مستفيداً من تنوع قاعدته الإنتاجية، واستقرار مؤسساته الاقتصادية والمالية، واستمرار الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين.

كما واصل المغرب ترسيخ حضوره داخل سلاسل القيمة العالمية، حيث بلغت صادرات المملكة من السلع نحو 469 مليار درهم خلال سنة 2025، في حين ارتفعت إيرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أكثر من 56 مليار درهم، وهو ما يعكس جاذبية الاقتصاد المغربي وما يوفره من استقرار قانوني ومؤسساتي، وبنيات تحتية متطورة.

وفي المجال الصناعي، أصبح المغرب أول منتج للسيارات في القارة الأفريقية، بطاقة إنتاجية تناهز 700 ألف سيارة سنوياً، وبنسبة إدماج محلي تقارب 70 بالمئة، مع استهداف رفعها إلى 80 بالمئة مع حلول سنة 2030. كما شهد قطاع صناعة الطيران تطوراً ملحوظاً، إذ تحتضن المملكة اليوم نحو 150 شركة متخصصة، توفر قرابة 26 ألف منصب شغل مباشر، وتساهم في تصنيع مكونات لفائدة كبريات الشركات العالمية بنسبة إدماج محلي وصلت إلى 42 بالمئة.

وفي مجال الانتقال الطاقي، تواصل الطاقات النظيفة في المغرب تسجيل منحى تصاعدي لافت، مع اقتراب المملكة تدريجياً من تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل في بلوغ 52 في المئة من مزيج الكهرباء الوطني بحلول عام 2030.

منصة لوجستية

كما عززت المملكة موقعها كمنصة لوجستية ذات امتداد عالمي بفضل المركب الميناءي طنجة المتوسط، الذي عالج خلال سنة 2025 أكثر من 11 مليون حاوية، مكرساً مكانته كأول ميناء في أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، ومركزاً محورياً لربط المغرب بأهم مسارات التجارة الدولية.

ويشكل تنظيم المملكة المغربية، إلى جانب إسبانيا والبرتغال، لنهائيات كأس العالم لكرة القدم 2030، محطة جديدة في مسارها التنموي، وفرصة تاريخية لتسريع الاستثمار في البنيات التحتية، والنقل، والسياحة، والتنمية الحضرية، والخدمات والاقتصاد الرقمي. كما يعكس هذا الاستحقاق الدولي ما راكمته المملكة من خبرة تنظيمية، وما تحظى به من ثقة لدى شركائها على الصعيد العالمي.

وتواصل الأقاليم الجنوبية للمملكة الدينامية التنموية الوطنية، في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بغلاف مالي يناهز 87.5 مليار درهم. وقد شملت المشاريع المنجزة أو الجاري تنفيذها قطاعات الطرق والموانئ والطاقات المتجددة والصيد البحري والصناعة والخدمات، فضلاً عن تطوير المرافق الاجتماعية والتكوين والبنيات الحضرية.

ويبرز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي في صدارة هذه الأوراش الإستراتيجية، لما سيتيحه من تعزيز تنافسية الأقاليم الجنوبية، ودعم انفتاحها على محيطها الأفريقي والأطلسي، وترسيخ مكانتها كقطب اقتصادي صاعد ومنصة للتبادل والاستثمار.

ويتوازى هذا المسار التنموي مع المكاسب الدبلوماسية المتواصلة في ظل تنامي الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، باعتبارها الحل الجاد والواقعي وذي المصداقية، وفق ما كرسته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار رقم 2797 الذي صدر في 31 أكتوبر 2025 الذي اعتبر أن حكماً ذاتياً حقيقياً تحت السيادة المغربية هو الحل الأكثر قابلية للتطبيق لتسوية النزاع الإقليمي المفتعل. ويؤكد هذا التطور وجاهة المقاربة التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي تجمع بين صيانة الوحدة الترابية، وتعزيز التنمية، وبناء الشراكات القائمة على الوضوح والثقة والاحترام المتبادل.

شراكة متميزة

وفي هذا المقام، لا يسعنا إلا أن ننوه بالموقف الأخوي والثابت لدولة الكويت الشقيقة، قيادةً وحكومةً وشعباً، الداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية، ولمبادرة الحكم الذاتي، وهو موقف نبيل ما فتئت تؤكده دولة الكويت في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، ويعكس عمق العلاقات الأخوية والتضامن الصادق الذي يربط البلدين الشقيقين.

وعلى صعيد العلاقات الثنائية، تواصل المملكة المغربية ودولة الكويت الشقيقة ترسيخ شراكة متميزة، تستند إلى روابط أخوية راسخة وإلى علاقات تاريخية يطبعها التضامن والاحترام المتبادل، وتستمد قوتها من الإرادة المشتركة لقائدي البلدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وأخيه صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، في الارتقاء بالتعاون الثنائي إلى مستوى ما يجمع الشعبين الشقيقين من أواصر الأخوة والتقدير.

وقد عرفت العلاقات الاقتصادية المغربية – الكويتية خلال السنة الماضية دينامية إيجابية، تجسدت في تنظيم ملتقيين اقتصاديين بدولة الكويت، بشراكة مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، والكونفدرالية المغربية للمصدرين، والفيدرالية المغربية للصناعات الغذائية. وأسهمت هذه اللقاءات في توسيع قنوات التواصل بين رجال الأعمال، والتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة، واستكشاف مجالات جديدة للتعاون المشترك.

وإذا كانت الأرقام والمؤشرات تعكس حجم التحول الذي عرفته المملكة، فإن أهميتها الحقيقية تكمن فيما تجسده من استمرارية في الرؤية وثبات في الاختيارات. فالمغرب لم يبن تنافسيته الاقتصادية على ظرف عابر، بل على مشروع طويل المدى، يقوم على قوة المؤسسات، وتطوير البنية التحتية، والاستثمار في الإنسان، والانفتاح على الشراكات المتوازنة، والثقة في قدرة المملكة على تحويل تحديات العصر إلى فرص للتقدم.

وإذا كانت الذكرى السابعة والعشرون لعيد العرش المجيد مناسبة لاستحضار ما تحقق من منجزات، فإنها تمثل، في الآن ذاته، محطة لتجديد الثقة في مستقبل المملكة المغربية، وفي قدرتها على مواصلة ترسيخ نموذج تنموي يقوم على الاستقرار، والانفتاح، والابتكار، والاستثمار.

كما تشكل هذه المناسبة فرصة لتأكيد الإرادة المشتركة للمملكة المغربية ودولة الكويت الشقيقة في مواصلة الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى مستويات أرحب، بما ينسجم مع الرؤية الحكيمة لقائدي البلدين، ويواكب ما يتيحه البلدان من فرص واعدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري والثقافي والإنساني، خدمةً للمصالح المشتركة، وتجسيداً لما يجمع الشعبين الشقيقين من روابط الأخوة والتقدير والاحترام المتبادل.

سفارة المملكة المغربية لدى الكويت

افتتحت مقر البرنامج الأممي الموحد لدعم التوظيف والتأهيل الشامل

الحويلة: توسيع الشراكات الإستراتيجية لتطوير منظومة الخدمات الاجتماعية

| كتب تركي المغامس |

الحويلة تفتتح مشروع البرنامج الأممي (تصوير سعود سالم)

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة، أن وزارة الشؤون ماضية في توسيع نطاق الشراكات الإستراتيجية التي ترتقي بجودة الخدمات الاجتماعية لتحقيق أثر مستدام على الفرد والأسرة والمجتمع، مشيرة إلى أن افتتاح مقر البرنامج الأممي الموحد لدعم وتعزيز التوظيف وإعادة التأهيل الشامل يمثل خطوة نوعية نحو ترسيخ الشراكة بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يسهم في تطوير منظومة متكاملة للدعم الاجتماعي والصحي وتمكين الفئات المستهدفة من الاندماج الفاعل في المجتمع والمشاركة في مسيرة التنمية المستدامة.

وأضافت الحويلة، خلال رعايتها حفل افتتاح مقر البرنامج في جامعة عبدالله السالم بالشويخ، أمس الأربعاء، والذي نظمه مكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم في الكويت بالتعاون مع جمعية البناء البشري، أن المشروع يعكس التزام دولة الكويت بتعزيز العمل التنموي المشترك وتحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035، لافتة إلى أن المشروع يجسد التزام الكويت الراسخ في تعزيز الشراكة التنموية وتنسيق جهود العمل الإنساني المشترك، بما ينسجم مع تطلعات الكويت التنموية، كما أنه لا يمثل مجرد تدشين لموقع وانما يؤسس لمرحلة جديدة من التعاون والتكامل بين المؤسسات الوطنية والشركاء الدوليين بما يحقق أثراً مستداماً ينعكس إيجابياً على الفرد والأسرة والمجتمع.

وأعربت عن تقدير دور الشركاء الدوليين وما تقوم به جمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية باعتبارها إحدى جمعيات النفع العام في الكويت، حيث تمثل شريكاً وطنياً فاعلاً في تنفيذ البرامج التنموية والمبادرات المجتمعية، الهادفة الى تعزيز الادماج الاجتماعي والصحي، وتمكين الفئات المستهدفة وترسيخ مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومي والمنظمات الأممية ومؤسسات المجتمع المدني بما يسهم في التنمية المستدامة وخدمة المجتمع الكويتي.

وتقدمت الحويلة بالشكر والتقدير الى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، على دعمهم الكريم لهذا المشروع وهو دعم يجسد الدور التنموي الرائد الذي يقوم به الصندوق وجامعة عبدالله السالم لاستضافتها المقر واحتضانها هذه المبادرة لخدمة المجتمع.

نموذج متقدم

بدورها، أكدت ممثل الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم في دولة الكويت غادة الطاهر، في كلمتها أن البرنامج يمثل نموذجاً متقدماً للشراكة الإستراتيجية بين الكويت والمنظومة الأممية ويعكس التزاماً مشتركاً بدعم الادماج الاجتماعي والصحي.

وقالت الطاهر، إن افتتاح المقر يمثل انطلاقة لمرحلة جديدة من التعاون تقوم على توحيد الجهود بين الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني بهدف تطوير خدمات اجتماعية وصحية متكاملة وبناء سياسات تستند إلى المعرفة.

وثمنت جهود جمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية في الإعداد للمشروع وتجهيز المقر بوصفها شريكاً وطنياً رئيسياً يتعاون مع وزارة «الشؤون» وبالشراكة الفنية مع منظمات الصحة العالمية والعمل الدولية و«يونسكو» ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ويهدف البرنامج الأممي الموحد إلى توحيد الجهود الوطنية والدولية لتطوير برامج الرعاية والتأهيل والتمكين بما يدعم تحقيق رؤية «الكويت 2035» وأهداف التنمية المستدامة، ويعزز مكانة الكويت مركزاً إقليمياً للشراكات الإنسانية.

«المنصة الوطنية لشؤون المرأة» مرجع لصناعة القرار والتكامل الحكومي

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة، أهمية إنشاء «المنصة الوطنية لشؤون المرأة» لتكون مرجعاً موحداً يدعم صناعة القرار ويعزز التكامل بين الجهات الحكومية.

وفي تصريح صحافي أمس الأربعاء، عقب ترؤسها اجتماعاً مع ممثلي شركة مايكروسوفت، وأعضاء لجنة شؤون المرأة، لبحث المشروع، قالت الحويلة، إن «المنصة تهدف إلى جمع البيانات والإحصاءات والمؤشرات والتشريعات المتعلقة بالمرأة، في منظومة رقمية متكاملة. وستسهم بشكل فاعل في دعم إعداد التقارير الوطنية والدولية، ورفع جودة البيانات ومتابعة تنفيذ المبادرات والتوصيات ذات الصلة بشؤون المرأة».

وشددت على «ضرورة الاستفادة من الحلول والتقنيات الرقمية الحديثة، لبناء منصة تفاعلية توفر معلومات دقيقة ومحدثة، تدعم رسم السياسات، بما ينسجم مع توجهات دولة الكويت نحو التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة». وبيّنت أنه «تم خلال الاجتماع مناقشة آليات التعاون الفني مع شركة مايكروسوفت والخطوات التنفيذية اللازمة لتطوير المنصة، بما يضمن توفير بنية تقنية متقدمة تدعم أعمال لجنة شؤون المرأة وتحقق أهدافها الإستراتيجية».

«المعهد العالي للاتصالات والملاحة».. كلية تدريب لتأهيل المراقبين الجويين

الراجحي يسلم شهادة الموافقة إلى قبازرد

أعلنت الهيئة العامة للطيران المدني موافقتها للمعهد العالي للاتصالات والملاحة ككلية تدريب متخصصة في إعداد وتأهيل المراقبين الجويين، وفقاً للمعايير المعتمدة لدى الهيئة.

وذكرت الهيئة في بيان، أمس الأربعاء، أن هذه الخطوة تعكس التزامها بتطبيق أعلى المعايير العالمية وتعزيز كفاءة الكوادر الوطنية، بما يواكب تطلعات البلاد في مجال السلامة الجوية.

وأوضحت أن هذه الموافقة تأتي ضمن جهودها المستمرة لتطوير منظومة التدريب المتخصص والارتقاء بمستوى خدمات الملاحة الجوية بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المعتمدة في قطاع الطيران المدني.

وأضافت أن نائب المدير العام لشؤون سلامة الطيران والنقل الجوي وأمن الطيران بالتكليف عبدالله الراجحي، سلم شهادة الموافقة إلى مدير المعهد العالي للاتصالات والملاحة المهندسة مهناز قبازرد.

وبينت أن هذا الاعتماد يؤكد أهمية دعم مسيرة تطوير قطاع الطيران المدني وتعزيز جودة التدريب والتأهيل وفقاً للمعايير الدولية.

من جهته، أكد المدير العام للهيئة العامة للتعليم التطبيقي، الدكتور حسن الفجام، أن تجديد هذا الاعتماد يجسد الثقة التي تحظى بها منظومة التعليم والتدريب في «التطبيقي»، ويعكس المستوى المتقدم الذي وصل إليه المعهد العالي للاتصالات والملاحة في تأهيل الكوادر الوطنية وفق المعايير الدولية المعتمدة.

بدورها، قالت مديرة المعهد العالي للاتصالات والملاحة المهندسة مهناز قبازرد، إن هذا التجديد يعد تتويجاً لجهود متواصلة بذلها فريق العمل بالمعهد والتزامه الكامل بتطبيق متطلبات الهيئة العامة للطيران المدني ومعايير منظمة «الإيكاو» بما يضمن المحافظة على جودة البرامج التدريبية ومواكبتها لأحدث التطورات في مجال المراقبة الجوية.

«الحماية من الحريق» تُقيم ندوة لتلافي أخطار «السيارات الكهربائية»

أعلنت الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق، عن إقامة ندوة حوارية بعنوان «التوجهات العالمية لتأمين سلامة المركبات الكهربائية» برعاية وحضور رئيس قوة الإطفاء العام اللواء طلال الرومي، الثلاثاء المقبل، على مسرح قوة الإطفاء العام في مبنى إدارة الوقاية الرئيسي، بمشاركة خبراء ومختصين.

وفي هذا الإطار، أكّد مدير عام قوة الإطفاء العام سابقاً، ورئيس الندوة الفريق متقاعد يوسف الأنصاري، أن الندوة تأتي مسايرة للتوسع المتسارع في استخدام المركبات الكهربائية، وما يصاحبه من ضرورات مواكبة أحدث المعايير العالمية والتشريعات، لضمان سلامة مستخدمي المركبات والبنية التحتية.

يوسف الأنصاري

حسام الكليب

من جهته، قال نائب رئيس الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق المهندس حسام الكليب إن الجمعية حرصت على إقامة الندوة في وقت دقيق تزامناً مع أهمية التوعية باشتراطات السلامة في استخدام المركبات الكهربائية.

«صندوق التنمية»: «الخاص» شريك وطني

«وربة» و«بهبهاني» و«المشتركة»: 5 ملايين دولار لصندوق «الاستجابة الطارئة»

تتواصل مساهمات القطاع الخاص الداعمة لـ«صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، الذي أطلقه الصندوق الكويتي للتنمية في 5 الجاري، بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية ورفع قدرة الدولة على الاستجابة السريعة لمختلف التحديات والظروف الاستثنائية، حيث أعلن «صندوق التنمية»، في ثلاثة بيانات منفصلة أمس الأربعاء، أن مساهمات بنك وربة وشركة محمد صالح ورضا يوسف بهبهاني و«المجموعة المشتركة للمقاولات»، تجسد دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية الوطنية في دعم المبادرات الإستراتيجية، وتعزيز جاهزية الدولة للتعامل مع مختلف الحالات الطارئة.

وفي هذا الإطار، أفاد «صندوق التنمية»، عن مساهمة بنك وربة بمبلغ 3 ملايين دولار لصالح الصندوق. كما أعلن عن مساهمة شركة محمد صالح ورضا يوسف بهبهاني بمبلغ مليون دولار لصالح صندوق «الاستجابة الطارئة».

وأفصح الصندوق عن أول مساهمة من قطاع المقاولات، قدمتها المجموعة المشتركة للمقاولات بقيمة مليون دولار لصالح صندوق «الاستجابة الطارئة»، إيماناً منها بأهمية دعم المبادرات الوطنية التي تسهم في خدمة الوطن وتعزيز قدراته على مواجهة مختلف التحديات.

مليون دولار... مُساهمة من «التجارية العقارية»

أعلنت الشركة التجارية العقارية، عن مساهمتها بمبلغ مليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية، والتي تعزز جاهزية دولة الكويت، وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية.

عبدالفتاح معرفي

وأكّد رئيس مجلس إدارة الشركة، عبدالفتاح معرفي، أن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من إيماننا بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة، تتطلّب تضافر الجهود لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية، التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الإستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

250 ألف دولار من «المنتزهات»

أعلنت الشركة الكويتية للمنتزهات، عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 250 ألف دولار دعماً لـ «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيداً لالتزامها بمسؤوليتها الوطنية، وحرصها على المساهمة في المبادرات التي تعزز قدرة البلاد على مواجهة مختلف الظروف الاستثنائية، وترسخ قيم التعاون والتكافل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وأوضحت الشركة، أن هذه المساهمة تأتي انسجاماً مع نهجها في دعم المبادرات ذات الأثر الوطني.

إعلان بيع أصول شركة

يعلن أمين تفليسة / الشركة الكويتية للصخور، ش.م.ك.م عن رغبته في بيع الأصول والموجودات المملوكة للشركة، وذلك ضمن الإجراءات المعتمدة، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر:

مخزون الصلبوخ بمختلف انواعه واحجامه والتراكتورات والسيارات و الآلات والمعدات المتنوعة والأثاث والتجهيزات.

وعليه، يدعو أمين التفليسة الراغبين في الشراء إلى التقدم بعروضهم لشراء كامل الأصول أو جزء منها، وذلك بعد معاينتها على طبيعتها وفي حالتها الراهنة، ويمكن ترتيب موعد للمعاينة من خلال وسائل التواصل التالية:

هاتف: ٦٦٤٢٤٤١٠ - ٦٠٧٤٢٣٨٥

البريد الإلكتروني:

Mgc_consulting@yahoo.com

Legalcenterforauditing@gmail.com

علما بأن آخر موعد لتقديم العروض أسبوعين من تاريخه.

للاطلاع على قائمة الأصول المعروضة للبيع يرجى مسح رمز QR Code

ويحتفظ أمين التفليسة بالحق في قبول أو رفض أي عرض دون إبداء الأسباب، كما يحتفظ بحق التفاوض مع مقدمي العروض بما يحقق مصلحة الشركة والدائنين، ولا يعتبر هذا الإعلان أو أي عرض مقدم ملزماً إلا بعد إتمام البيع.

أمين التفليسة الدكتور / فالح العازمي

2,7٪ نمو الدخل التشغيلي للبنك ليبلغ 94,3 مليون

الخليج يحقق 27,4 مليون دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

أحمد البحر:

فخورون بالأداء رغم البيئة التشغيلية الحافلة بالتحديات والتوترات الإقليمية

إصدارات الدين السيادية والمحلية تسهم في تعزيز مرونة التمويل

تنفيذ أولوياتنا الستراتيجية والاستفادة من فرص التنمية في الكويت

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو الماضي، حيث حقق صافي ربح بلغ 27,4 مليون دينار بزيادة قدرها 3,4 مليون دك أو 14,1٪ مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي والبالغ 24,0 مليون دينار، كما سجل البنك دخلاً تشغيلياً بلغ 94,3 مليون دينار بزيادة نسبتها 2,7٪ على اساس سنوي.

وقال البنك في بيان صحافي ان البنك حقق في الربع الثاني المنتهي في 30 يونيو الماضي صافي ربح بلغ 18 مليون دينار ودخل تشغيلي بقيمة 49,2 مليون دينار بنمو قدره 22,6٪ و2,9٪ على التوالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وارجع البنك تحسن صافي الربح للنصف الأول إلى الارتفاع في صافي إيرادات الفوائد بنسبة 1,0٪، بالتزامن مع النمو القوي للإيرادات من غير الفوائد بنسبة 9,6٪، وتحديداً في صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات التي بلغت 14,7 مليون دينار بارتفاع بنسبة 13,3٪ في النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ومع ذلك، فقد قوبل هذا التحسن في الارباح التشغيلية جزئياً بزيادة في المصروفات التشغيلية بنسبة 8,0٪. بالإضافة إلى ذلك، ساهم التحسن في إجمالي المخصصات وخسائر الانخفاض القيمة، والتي انخفضت بمقدار 4,8 مليون دينار أو بنسبة 24,6٪ مقارنة بالعام السابق، في تعزيز صافي ربح البنك للنصف الأول من 2026.

أما بالنسبة لجودة الأصول، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1,2٪ كما في 30 يونيو الماضي مقارنة بمستوى العام السابق البالغ 1,4٪. كما واصل البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية قوية للقروض غير المنتظمة بلغت 312٪، شاملة إجمالي المخصصات والضمانات، كما بلغ إجمالي المخصصات الائتمانية 251 مليون دينار في 30 يونيو 2026، في حين بلغت مخصصات البنك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ما قيمته 177 مليون دينار مما يعني ان البنك يتمتع مستوى جيد من المخصصات الإضافية يبلغ 74 مليون دينار.

وذكر انه بالمقارنة بنتائج 31 ديسمبر الماضي، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 5,1٪ ليصل إلى 8,1 مليار دينار كما ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7,6٪ ليصل إلى 6,3 مليار دينار فيما استقرت الودائع عند 6,0 مليار دينار وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 846 مليون دك.

المرونة الاقتصادية

وتعليقاً على النتائج المالية قال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج أحمد البحر،"نفخر بالأداء الذي حققه البنك خلال النصف الأول من العام الحالي بزيادة إيجابية بنسبة 14,1٪ مقارنة بالعام السابق. وتأتي هذه النتائج المشجعة في ظل بيئة تشغيلية حافلة بالتحديات والتوترات الإقليمية، كما تعكس النتائج على قوة أنشطتنا المصرفية الأساسية، ومتانة مركزنا المالي، وقدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا بكفاءة وثبات. "

وأضاف: "لقد رسخ النصف الأول أهمية الحفاظ على الأسس المالية المتينة واتباع نهج حصيف في تحقيق النمو. فعلى الرغم من التحديات الإقليمية المستمرة، حافظ الاقتصاد الكويتي على قدر جيد من الاستقرار، مدعوماً بقرار (المركزي) الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير خلال الفترة، الأمر الذي أسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير رؤية أوضح لقطاع الأعمال والمؤسسات المالية.

وأشار إلى أن إصدارات الدين السيادي، سواءً في الأسواق المحلية أو الدولية، تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز مرونة مصادر التمويل وتطوير سوق أدوات الدين المحلية. وينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال دعم التخطيط المالي، وتعميق الأسواق المالية، وتوفير أدوات استثمارية إضافية للبنوك والمؤسسات الاستثمارية. علاوة على ذلك، يعكس مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الحالية التزام الحكومة بمواصلة الإنفاق الرأسمالي، حيث خُصص نحو 3,1 مليار دينار للمشروعات الرأسمالية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستثمارات المتواصلة في مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص تمويلية واعدة للقطاع المصرفي".

عن التطورات الإقليمية قال البحر: "نحن نواصل مراقبة التطورات الجيوسياسية عن كثب، وبينما قد تلقي التوترات الإقليمية بظلالها على المعنويات وثقة قطاع الأعمال، فإن القطاع المصرفي الكويتي لا يزال يتمتع بقوة رأسمالية وسيولة عالية، ونحن كلنا أمل في أن تجد الصراعات الحالية طريقها إلى الحل السلمي، بما يسهم في تحقيق استقرار إقليمي أكبر وتعزيز الآفاق الاقتصادية".

واضاف ان البنك سيواصل في النصف الثاني التركيز على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية والاستفادة من الفرص الواعدة التي تخلقها مسيرة التنمية المتواصلة في دولة الكويت. واستناداً إلى متانة مركزنا المالي ونهجنا الحصيف في إدارة الأعمال، فإننا نتمتع بموقع قوي يؤهلنا لمواصلة تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمساهمينا.

زخم النمو في الأعمال

وعن الاداء التشغيل الرئيس التنفيذي بالوكالة سامي محفوظ: "لقد حقق البنك نمواً قوياً في الأعمال خلال النصف الأول حيث ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 7,6٪ منذ بداية العام حتى تاريخه. وجاء هذا النمو مدفوعاً بنهج منضبط في إدارة المخاطر، وهو ما انعكس في انخفاض إجمالي المخصصات وخسائر الانخفاض القيمة بنسبة 24,6٪ خلال النصف الأول من 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي"

وأضاف: "لقد تجاوز إجمالي أصول البنك 8 مليارات دينار منذ بداية العام، مدعوماً باستمرار الأنشطة التمويلية عبر القطاعات الرئيسية، هذا الأداء المميز، إلى جانب البيئة التشغيلية الداعمة، يوفر أساساً راسخاً لتحقيق المزيد من النمو. بالإضافة إلى ذلك، واصلنا تنويع مصادر التمويل لدينا لدعم النمو وتعزيز هيكل التمويل الخاص بالبنك.. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يؤدي الاستمرار في ترسية المشاريع التنموية عبر قطاعات البنية التحتية والتطوير إلى تحفيز الطلب على تمويل الشركات، ومع توافر مستويات سيولة جيدة في القطاع المصرفي ككل، فإن هذه التطورات تضعنا في مكانة ممتازة لمواصلة دعم عملائنا واقتناص فرص النمو المستدام".

وافاد محفوظ " وبالتوازي مع الزخم الذي تشهده أعمالنا، واصلنا إحراز تقدم في استعداداتنا للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، وذلك رهناً بالحصول على الموافقات التنظيمية وموافقات المساهمين المطلوبة. وقد شهدت الفترة السابقة تقدماً ملموساً في عدد من المسارات الرئيسية، تشمل الحوكمة والمنتجات والأنظمة والجاهزية التشغيلية، الأمر الذي يهيئ البنك للانتقال بثقة إلى المرحلة التالية من مسيرة التحول".

سامي محفوظ:

نمو القروض والسلف يظهر قدرة البنك على توسع الأعمال

تراجع المخصصات يؤكد متانة محفظة التمويل وفعالية إدارة المخاطر

8 مليارات دينار إجمالي الأصول دلالة على تنمية أعمالنا الأساسية

تصنيفات مرموقة

جددت وكالات التصنيف الائتماني العالمية تأكيدها على القوة المالية والقدرة التشغيلية لبنك الخليج. حيث قامت وكالة "فيتش للتصنيف الائتماني " يتثبت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين ثبتت وكالة "موديز" تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت وكالة "كابيتال إنتليجنس" بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وتؤكد هده التصنيفات على استقرار البنك وممارساته السليمة في إدارة المخاطر.

مراكز متقدمة وجوائز عالمية

- صنف مجلة فوربس البنك ضمن قائمة أكبر 100 شركة في الشرق الأوسط لعام 2026 بقيمة أصول تتجاوز 25,1 مليار دولار وبعدد فروع يتجاوز 45 فرعاً.
- يُعد بنك الخليج واحداً من أكبر 10 علامات تجارية من حيث القيمة في الكويت لعام 2026، بقيمة بلغت 237 مليون دولار وذلك وفقاً لتصنيف مؤسسة Brand Finance العالمية.
- توّج بنك الخليج بجائزتين مرموقتين من مجلة International Business العالمية لعام 2026، هما أفضل تطبيق مصرفي للشركات على مستوى الشرق الأوسط، والتميّز في تجربة العملاء في القطاع المصرفي.
- حصد بنك الخليج جائزتين مرموقتين في مجالي "الابتكار المصرفي الرقمي" و"الخدمات المالية ذات الأثر المجتمعي"، وذلك ضمن جوائز مجلة Global Brands العالمية لعام 2026.

المؤشرات المالية للنصف الأول

1. 14,1٪زيادة في الأرباح الصافية الى 27,4مليون دك
2. 2,7٪ نمواً في الدخل التشغيلي إلى 94,3 مليون دك
3. 13,3٪ ارتفاعاً في صافي الرسوم والعمولات
4. 7,6٪ نموا منذ بداية العام في صافي القروض والسلف
5. 1,2٪ نسبة القروض غير المنتظمة
6. 312٪ نسبة تغطية القروض شاملة إجمالي المخصصات والضمانات

التزاماً بدعم مبادرة "الصندوق الكويتي" الوطنية

"التجارية العقارية" تُسهم بمليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن مساهمتها بمبلغ مليون دولار في "صندوق الكويت للاستجابة الطارئة"، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التي تعزز جاهزية الكويت، وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية.

وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من إيماننا بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً ازدهاراً وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية، التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

عبد الفتاح معرفي

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية عبد الفتاح معرفي "على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية ارتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية في الكويت، وأسهمت في تطوير مشاريع شكلت جزءاً من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد. وانطلاقاً من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول، بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة، وترسخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني."

وأضاف: "يمثل صندوق الاستجابة الطارئة نموذجاً وطنياً يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ونفخر في الشركة التجارية العقارية بالمساهمة في هذه المبادرة، إيماناً منا بأن دعم كفاءة البنية التحتية وتعزيز جاهزية الدولة يمثلان استثماراً في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها."

وأوضح أن قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يوديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة.

"أسواق المال" تصدر تقريرها "سنوي الـ 15" والثاني للاستدامة عن السنة المالية

أصدرت هيئة أسواق المال أمس، تقريرها السنوي الـ15 الخاص بالسنة المالية (2026/2025) كما أصدرت في الوقت ذاته ثاني تقاريرها للاستدامة عن ذات السنة المالية.

وذكرت الهيئة في بيان لها أن إصدار التقرير السنوي للهيئة في أعقاب انتهاء سنتها المالية يمثل استحقاقا قانونيا بفعل المادة رقم (25) من قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010 إذ تعرض فيه أبرز مهامها المنفذة وإنجازاتها المتحققة في مختلف مجالات عملها، وكذلك على صعيد التعاون المشترك.

وأشارت إلى أن التقرير السنوي الأخير للهيئة تضمن تسعة أبواب رئيسة بدأت بالتعريف بتأسيس الهيئة ورويتها ورسالتها وأهدافها وقيمها المؤسسية وبيان أداء مجلس مفوضي الهيئة وأعمال الأمانة العامة والمجالس واللجان المنبثقة والمشكلة.

وبينت أن ثالث أبواب التقرير خصص للمجال الإستراتيجي تلى ذلك الباب المخصص للاستدامة والذي عرض جهود الهيئة المتصلة بترسيخ استدامتها المؤسسية وكذلك استدامة قطاع أنشطة الأوراق المالية إضافة للاستدامة البيئية والمجتمعية.

وأوضحت أن الباب الخامس للتقرير عرض بالتفصيل إنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها بدءا بالمجال القانوني ثم التنظيمي، فالرقابي بنوعيه المكتبي والميداني إضافة لمتابعة عمليات الأسواق والإفصاح والشفافية واختتم بمجالات التوعية والإعلام والتعاون الخارجي.

ولفتت إلى أن التقرير استعرض في الأبواب التالية أبرز المهام المتحققة على صعيد بيئة عمل الهيئة الداخلية وكذلك رؤاها وتطلعاتها وتوجهاتها لقادم السنوات في ظل استراتيجيتها الرابعة الممتدة حتى نهاية شهر مارس 2031 إضافة للبيانات المالية للهيئة عن السنة المالية موضوع التقرير ثم قام بعرض شامل لموشرات التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية لعام 2025.

وفي السياق ذاته أصدرت الهيئة ثاني تقاريرها للاستدامة ضمنته إجراءاتها المتخذة خلال السنة المالية الأخيرة على صعيد جهودها المتصلة بترسيخ تطبيق معايير الاستدامة في أسواق المال بدولة الكويت بما يدعم توجهات التنمية الاقتصادية المستدامة وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية.

وأفادت بأن التقرير عرض نهج الهيئة في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية كما عرض لمبادراتها ذات الصلة سواء ما اندرج منها في إطار حوكمة استدامتها لاسيما على صعيد كوادرها أو مسؤوليتها الاجتماعية أو البيئية.

لأجل خمس سنوات وموحد العائد بـ 3,25٪

"المركزي" يصدر سندات خزانة وتورق بـ250 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي أمس، إصدار سندات خزانة وتورق الدين العام بالنيابة عن وزارة المالية بقيمة إجمالية بلغت 250 مليون دينار كويتي".

وقال (المركزي) في بيان صحافي إن أجل الإصدار خمس سنوات وبمزاد تنافسي موحد العائد عند 3,250 ٪، وبلغ حجم الطلب على الطرح 712 مليون دينار، ما يعادل 2,84 مرة من حجم الإصدار، وهو ما يعكس استمرار قوة الطلب على أدوات الدين الحكومية، وثقة المؤسسات المالية والمستثمرين في الملاءة المالية للدولة وجودة أدواتها الاستثمارية، فضلا عن كفاءة إدارة الدين العام المحلي وتوزيع آجال استحقاقه بما يدعم الاستقرار المالي، ويوفر مرونة في إدارة الالتزامات المستقبلية.

ويعكس استمرار نجاح الإصدارات الحكومية في تحقيق معدلات تغطية مرتفعة قوة الثقة التي تحظى بها أدوات الدين الكويتية في السوق المحلية، كما يؤكد متانة القطاع المصرفي ووفرة مستويات السيولة، وقدرته على تمويل احتياجات الدولة بكفاءة.

وبإضافة الإصدار الأخير، يرتفع إجمالي حجم الدين العام المحلي القائم إلى نحو 3,7 مليار دينار، موزعة على آجال استحقاق مختلفة تتراوح بين عامين و10 أعوام.

12 فلساً للسهم توزيعات نقدية مرحلية

"التجاري": 62,3 مليون دينار أرباحاً صافية للنصف الأول

أعلن البنك التجاري الكويتي أمس، تحقيق أرباح صافية بلغت 62,3 مليون دينار في النصف الاول من العام الحالي بزيادة نسبتها 3,2 ٪ عن الفترة المماثلة من السنة الماضية في حين بلغت ربحية السهم 31,6 فلس.

وقال رئيس مجلس ادارة البنك الشيخ أحمد دعيج الصباح في بيان صحافي إن الأرباح التشغيلية قبل المخصصات ارتفعت 1,1 ٪ لتصل إلى 60,9 مليون دينار خلال الفترة المنتهية 30 يونيو الماضي مشيرا الى توزيع أرباح نقدية مرحلية بقيمة 12 فلسا للسهم.

وأضاف الدعيج أن صافي الدخل من الفوائد ارتفع بنسبة 2 ٪ ليصل إلى 61,2 مليون دينار في الفترة المذكورة في حين ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 10,6 ٪ الى 26,9 مليون دينار.

وأكد أن النتائج التي حققها البنك للنصف الأول تعكس استقرار الأداء بالرغم من التحديات في المنطقة وحالة عدم اليقين التي تسود الأسواق العالمية مبينا أن الأداء التشغيلي جاء مدفوعا بنمو محفظة القروض بمبلغ 177,1 مليون دينارنمو سنوي نسبته 6,3 ٪ وارتفاع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 10,6٪.

وأفاد بأن النسب الرقابية للبنك جاءت قوية وجيدة متجاوزة بشكل مريح المتطلبات الرقابية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي إذ بلغ معدل كفاية رأس المال نسبة مقدارها 18 في المئة وبلغت نسبة تغطية السيولة 221,4 ٪ ونسبة صافي التمويل المستقر 107,9٪.

ربحية السهم بلغت 31,6 فلساً.. وتوزيع أرباح نقدية مرحلية بقيمة 12 فلساً للسهم

«التجاري» يسجل أرباحاً صافية بمبلغ 62,3 مليون دينار للنصف الأول

■ أحمد الدعيج: البنك يواصل تحقيق نسب أداء مستقرة رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية

■ إنجازات سريعة في رحلة التميز الرقمي مع تعزيز منصاتنا الرقمية وإطلاق خدمات مبتكرة للعملاء

الشيخ أحمد الدعيج

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 62,3 مليون دينار للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، مقارنة مع 60,4 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2025، بينما بلغت ربحية السهم 31,6 فلسا مقابل 30,6 فلسا للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، مع توزيع أرباح نقدية مرحلية بقيمة 12 فلسا للسهم.

وعن أهم المؤشرات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، فقد ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 1,1٪ لتصل إلى 60,9 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 60,3 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2025.

وارتفعت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك بنسبة 3,2٪ لتصل إلى 62,3 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 60,4 مليون دينار للفترة نفسها من 2025، أما صافي الدخل من الفوائد فقد ارتفع بنسبة 2٪ ليصل إلى 61,2 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 60 مليون دينار للفترة نفسها من 2025، كما ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 10,6٪ ليصل إلى 26,9 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 24,3 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2025.

وارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 7,9٪ ليصل إلى 5,241 مليارات دينار، مقارنة بمبلغ 4,859 مليارات دينار للفترة نفسها من عام 2025.

كما ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 6,3٪ لتصل إلى 2,969 مليار دينار، مقارنة بمبلغ 2,791 مليار دينار للفترة نفسها من عام 2025.

وقد استعرض الشيخ أحمد الدعيج، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، النتائج التي حققها البنك للنصف الأول من عام 2026، مبينا أن الأرباح الصافية البالغة 62,3 مليون دينار تعكس زيادة مقدارها 1,9 مليون دينار، أو نسبة مقدارها 3,2٪ على أساس سنوي مقارن، كما أن الأرباح التشغيلية قبل المخصصات ارتفعت بمبلغ 0,6 مليون دينار، أو بنسبة 1,1٪، وهو ما يعكس استقرار الأداء بالرغم من التحديات التي تشهدها المنطقة وحالة عدم اليقين والظروف الاقتصادية غير المواتية التي تسود الأسواق العالمية، وقد جاء الأداء التشغيلي مدفوعا بنمو محفظة القروض بمبلغ 177,1 مليون دينار (6,3٪)، وارتفاع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 10,6٪، وهو ما عوض جزئيا ارتفاع المصروفات التشغيلية والتراجع في الإيرادات من توزيعات الأرباح.

النسب الرقابية

ولمواجهة تداعيات التطورات الجيوسياسية في المنطقة، اتخذ بنك الكويت المركزي حزمة من الإجراءات الاستباقية التحفيزية استهدفت تعزيز قدرة القطاع المصرفي على القيام بدوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني. وشملت هذه الحزمة، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيف الحدود الائتمانية المقررة، وتعزيز القدرات التمويلية، وتوفير السيولة اللازمة للعملاء المتضررين من تداعيات الصراع الإقليمي. ومن أبرز تلك الإجراءات خفض متطلبات نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر.

وعلى الرغم من هذه التيسيرات، جاءت النسب الرقابية للبنك قوية وجيدة، متجاوزة بشكل مريح المتطلبات الرقابية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18٪، وبلغت نسبة تغطية السيولة 221,7٪، ونسبة صافي التمويل المستقر 107,9٪، ونسبة الرفع المالي 10,8٪.

نسب ومعدلات الأداء

وأكد الشيخ أحمد الدعيج أن البنك يواصل تحقيق نسب أداء مستقرة، بالرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، إذ بلغ صافي هامش الفائدة 2,4٪ للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 15,8٪، ونسبة العائد على الأصول 2,4٪، مما يعكس كفاءة الإدارة والأداء التشغيلي الجيد، وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك، البالغة 35,1٪، ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال

وأشار الشيخ أحمد الدعيج إلى أن البنك يواصل تحقيق إنجازات سريعة ومتقدمة في رحلة التميز الرقمي، مع تعزيز منصاته الرقمية وإطلاق خدمات مبتكرة للعملاء، وهو ما يعكس التزام البنك بتقديم تجربة مصرفية رقمية سلسة وسهلة الاستخدام. وتناول الشيخ أحمد الدعيج أهم إنجازات التجاري خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، حيث نجح البنك في زيادة حجم برنامج شهادات الإيداع متعددة العملات من مليار دولار ليصبح ملياري دولار، وهو ما يعكس المكانة القوية التي يتمتع بها البنك التجاري الكويتي في أسواق المال العالمية وإقبالها الكبير على إصداراته ضمن هذا البرنامج. إلى جانب ذلك، عمل البنك على توسيع شبكة الخدمات الذاتية من خلال تركيب أجهزة جديدة للخدمات الذاتية في عدة مواقع استراتيجية في الكويت. وتتماشى هذه المبادرة مع التزام البنك بتعزيز تجربة العملاء من خلال تسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية الأساسية في أي مكان وفي أي وقت.

توعية العملاء

في إطار جهود التجاري للتواصل مع الجمهور وتعزيز عروضه المصرفية، نظم البنك أنشطة وفعاليات للتواصل مع المجتمع في مجمعات تجارية وإدارية متنوعة. وقد كانت هذه الفعاليات بمثابة منصة لتعريف العملاء بمنتجات وخدمات البنك، وتوعية جمهور العملاء بأهمية المحافظة على معلوماتهم المالية، مع تعزيز الوعي المالي بين شرائح المجتمع المختلفة.

إلى جانب ذلك، يواصل البنك تطوير قنواته الإلكترونية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني. ومن خلال عمليات التواصل مع الجمهور، يقوم البنك بتوعية العملاء حول أهمية حماية معلوماتهم المصرفية والحذر من طرق ومحاولات الاحتيال المحتملة، وذلك في إطار حملة «لنكن على دراية». وتسعى الحملة أيضا إلى تعريف العملاء بأنواع الاحتيال والجرائم الإلكترونية والأنماط المختلفة لعمليات الاحتيال التي تستهدف العملاء عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية والمكالمات الهاتفية والتطبيقات المتنوعة.

جهود في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

قام البنك خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2026 بدعم العديد من المبادرات المجتمعية، منها على سبيل المثال لا الحصر، دعم حملة «زهرة العرفج»، التي انطلقت تقديرا لجهود الصفوف الأمامية وتجسيدا لقيم العطاء والتكاتف التي يتميز بها المجتمع الكويتي.

كما قدم البنك الدعم وشارك في الحملة الوطنية «علم الكويت فوق كل بيت» التي أطلقها مركز العمل التطوعي بهدف تعزيز قيم الانتماء الوطني وترسيخ رمزية العلم الكويتي في نفوس المواطنين والمقيمين، وذلك في إطار التزامه الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية.

من جهة أخرى، شارك البنك في معرض الكويت للاستدامة، الذي ركز على استعراض الابتكارات المتعلقة بالبيئة النظيفة ونشر الوعي حول الاستدامة البيئية، بما في ذلك أحدث المركبات الكهربائية والهجينة والمنتجات الاستهلاكية المستدامة في السوق الكويتي.

شكر وتقدير

اختتم الشيخ أحمد الدعيج حديثه داعيا المولى القدير أن يحفظ الكويت من كل مكروه وسوء، ورافعا أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد على القيادة الحكيمة والتوجيهات السديدة والرؤية الثاقبة للحفاظ على سلامة وأمن الكويت في ظل هذه الظروف والتطورات الحرجة، موجها التحية والتقدير إلى أبطال الكويت في الصفوف الأمامية لتفانيهم في حماية الوطن، ومتوجها بالشكر أيضا لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، وعملاء البنك على اختيارهم التجاري كمصدر لخدماتهم المصرفية، ومساهمي البنك والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم في العمل في كافة الظروف ليظل التجاري دوما الاختيار المفضل للعملاء.

تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التي تعزز جاهزية الكويت

«التجارية» تسهم بمليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

■ عبدالفتاح معرفي: نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة

عبدالفتاح معرفي

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن مساهمتها بمبلغ مليون دولار أميركي في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتي تعزز جاهزية دولة الكويت وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية. وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقا من إيمانها بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود لتحقيق مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا، وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الاستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

وفي هذا السياق، صرح عبدالفتاح معرفي رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية، قائلا: «على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية ارتباطا وثيقا بمسيرة التنمية في دولة الكويت، وأسهمت في تطوير مشاريع شكلت جزءا من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد. وانطلاقا من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول، بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة، وترسخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركيزة أساسية لاستمرار التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني». وأضاف: «يمثل صندوق الكويت للاستجابة الطارئة نموذجا وطنيا يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ونفخر في الشركة التجارية العقارية بالمساهمة في هذه المبادرة، إيمانا منا بأن دعم كفاءة البنية التحتية وتعزيز جاهزية الدولة يمثلان استثمارا في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها». وأوضح أن قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة. واختتم معرفي تصريحه بدعائه المولى القدير أن يعم السلام والأمن والاستقرار الكويت وجميع دول مجلس التعاون ودول المنطقة، وأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله.

أعلنت إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي إلى «بوبيان للتداول»

«بوبيان كابيتال» توسع آفاق الاستثمار العالمي عبر منصتها

محمد البابطين

أعلنت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار، شركة الاستثمار الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإحدى الشركات التابعة لبنك بوبيان، عن إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي إلى منصة «بوبيان للتداول»، في خطوة جديدة تعكس مسارها المتواصل لتطوير خدماتها الاستثمارية الرقمية وتوسيع نطاق الأسواق العالمية المتاحة أمام المستثمرين.

ومع الإضافة الجديدة، أصبح بإمكان عملاء «بوبيان للتداول» الوصول إلى 19 سوقا محليا وإقليميا وعالميا من خلال حساب تداول واحد، بما يتيح لهم الاستثمار في مجموعة واسعة من الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاستفادة من فرص استثمارية متنوعة عبر أبرز الأسواق العالمية.

وتشمل الأسواق المتاحة عبر المنصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والأسواق الأميركية والأوروبية، وسوق المملكة المتحدة، والسوق المصري، إلى جانب الأسواق الآسيوية، بما يعكس التوسع المستمر في نطاق الخدمات التي تقدمها بوبيان كابيتال، ويمنح المستثمرين خيارات أوسع لبناء محافظ استثمارية متنوعة تتوافق مع أهدافهم المالية.

وقال مدير إدارة العمليات في بوبيان كابيتال محمد البابطين: «نواصل تطوير منصة بوبيان للتداول بما يواكب تطلعات المستثمرين واحتياجاتهم المتغيرة، من خلال توسيع نطاق الأسواق المتاحة، وتطوير الحلول الاستثمارية الرقمية التي تتيح الوصول إلى أبرز الأسواق العالمية عبر منصة واحدة، بما يعزز كفاءة تجربة الاستثمار وسهولة إدارتها».

وأضاف: «تمثل إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي امتدادا لهذا النهج، نظرا إلى المكانة الاقتصادية التي يتمتع بها السوقان، حيث يضمان شركات رائدة في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والسيارات والإلكترونيات والرعاية الصحية، الأمر الذي يفتح آفاقا أوسع أمام المستثمرين للاستفادة من فرص استثمارية نوعية في أسواق متقدمة».

وأوضح البابطين أن «بوبيان للتداول» أصبحت اليوم منصة استثمارية متكاملة تتيح الوصول إلى 19 سوقا محليا وإقليميا وعالميا من خلال حساب تداول واحد، بما يوفر تجربة أكثر سهولة وكفاءة في إدارة الاستثمارات، ومتابعة المحافظ، وتنفيذ عمليات التداول عبر مختلف الأسواق من خلال واجهة رقمية موحدة وسهلة الاستخدام.

وأشار إلى أن هذا التطور يعكس حرص بوبيان كابيتال على الارتقاء بتجربة الاستثمار من خلال حلول رقمية تمنح المستثمرين القدرة على إدارة استثماراتهم في أسواق متعددة بكفاءة، دون الحاجة إلى تعدد الحسابات أو المحافظ الاستثمارية.

وأضاف البابطين أن التوسع في الأسواق العالمية أمام المستثمرين يعزز فرص بناء محافظ استثمارية أكثر تنوعا من خلال الاستثمار في اقتصادات وقطاعات مختلفة، وهو ما يمثل أحد المرتكزات الأساسية لإدارة الاستثمارات بكفاءة على المدى البعيد، مشيرا إلى أن السوقين الياباني والكوري الجنوبي يتيحان فرصا للتداول في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما ينسجم مع فلسفة بوبيان كابيتال في تقديم حلول استثمارية تلبي تطلعات مختلف شرائح المستثمرين.

3,7 مليارات دينار حجم الإصدارات المحلية

250 مليون دينار شريحة جديدة من الدين العام المحلي

علي إبراهيم

أعلن بنك الكويت المركزي إصدار سندات الخزانة وتورق الدين العام، بالنيابة عن وزارة المالية، بقيمة إجمالية بلغت 250 مليون دينار لأجل 5 سنوات بسعر 3,25٪.

وبلغ حجم الطلب على الطرح 712 مليون دينار، ما يعادل 2,84 مرة من حجم الإصدار، وهو ما يعكس استمرار قوة الطلب على أدوات الدين الحكومية، وثقة المؤسسات المالية والمستثمرين في الملاءة المالية للدولة وجودة أدواتها الاستثمارية، فضلا عن كفاءة إدارة الدين العام المحلي وتوزيع آجال استحقاقه بما يدعم الاستقرار المالي، ويوفر مرونة في إدارة الالتزامات المستقبلية.

ويعكس استمرار نجاح الإصدارات الحكومية في تحقيق معدلات تغطية مرتفعة قوة الثقة التي تحظى بها أدوات الدين الكويتية في السوق المحلية، كما يؤكد متانة القطاع المصرفي ووفرة مستويات السيولة، وقدرته على تمويل احتياجات الدولة بكفاءة.

وبإضافة الإصدار الأخير، يرتفع إجمالي حجم الدين العام المحلي القائم إلى نحو 3,7 مليارات دينار، موزعة على آجال استحقاق مختلفة تتراوح بين عامين و10 أعوام.

ويسهم توزيع آجال الاستحقاق على مدد تتراوح بين عامين وعشرة أعوام في تعزيز استدامة إدارة الدين العام، والحد من مخاطر إعادة التمويل، بما ينسجم مع أفضل الممارسات في إدارة المحافظ التمويلية، ويعزز مرونة المالية العامة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية، مع الحفاظ على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها دون ضغوط تذكر.

الذهب يتراجع مع ترقب فائدة «الفيدرالي»

تراجعت أسعار الذهب بشكل طفيف مع استمرار استقرار الدولار وانتظار المشاركين في السوق قرار السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي، بحثًا عن مؤشرات بشأن التضخم ومسار أسعار الفائدة الأميركية.
وانخفض الذهب في المعاملات الفورية 0.1 في المئة إلى 4021.87 دولاراً للأوقية «الأونصة» وتراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم أغسطس 0.4 في المئة إلى 4021.70 دولاراً.

«التجارية العقارية» أسهمت بمليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

عبدالفتاح معرفي: الشركة ارتبطت بمسيرة التنمية وأسهمت في تطوير المشاريع

الصندوق يمثل نموذجاً وطنياً يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن مساهمتها بمبلغ مليون دولار في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التي تعزز جاهزية دولة الكويت، وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية.

وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من إيماننا بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً ازدهاراً وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية، التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الاستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

وفي هذا السياق، صرح عبدالفتاح محمد رفيع معرفي، رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية، قائلاً: «على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية

عبدالفتاح معرفي

ارتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية في دولة الكويت، وأسهمت في تطوير مشاريع شكلت جزءاً من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد. وانطلاقاً من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول، بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة، وترسخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني».

وأضاف: «يمثل صندوق الكويت للاستجابة الطارئة نموذجاً وطنياً يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ونفخر في الشركة التجارية العقارية بالمساهمة في هذه المبادرة، إيماناً منا بأن دعم كفاءة البنية التحتية وتعزيز جاهزية الدولة يمثلان استثماراً في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها».

وأوضح أن قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة.

واختتم معرفي تصريحه بدعائه إلى الله عز وجل أن يعم السلام والأمن والاستقرار على الكويت وجميع دول مجلس التعاون ودول المنطقة وأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدّى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله الأحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

مع إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي

«بوبيان كابيتال» توسّع آفاق الاستثمار العالمي عبر «بوبيان للتداول»

البابطين: نواصل تطوير «بوبيان للتداول» لتعزيز خيارات المستثمرين والوصول إلى الأسواق العالمية

19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً متاحة الآن عبر حساب تداول واحد

أعلنت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار، شركة الاستثمار الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإحدى الشركات التابعة لبنك بوبيان، عن إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي إلى منصة «بوبيان للتداول»، في خطوة جديدة تعكس مسارها المتواصل لتطوير خدماتها الاستثمارية الرقمية وتوسيع نطاق الأسواق العالمية المتاحة أمام المستثمرين.

ومع الإضافة الجديدة، أصبح بإمكان عملاء «بوبيان للتداول» الوصول إلى 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال حساب تداول واحد، بما يتيح لهم الاستثمار في مجموعة واسعة من الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاستفادة من فرص استثمارية متنوعة عبر أبرز الأسواق العالمية.

وتشمل الأسواق المتاحة عبر المنصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والأسواق الأميركية والأوروبية، وسوق المملكة المتحدة، والسوق المصري، إلى جانب الأسواق الآسيوية، بما يعكس التوسع المستمر في نطاق الخدمات التي تقدمها بوبيان كابيتال، ويمنح المستثمرين خيارات أوسع لبناء محافظ استثمارية متنوعة

محمد البابطين

تتوافق مع أهدافهم المالية.

وقال مدير إدارة العمليات في بوبيان كابيتال، محمد البابطين «نواصل تطوير منصة بوبيان للتداول بما يواكب تطلعات المستثمرين واحتياجاتهم المتغيرة، من خلال توسيع نطاق الأسواق المتاحة، وتطوير الحلول الاستثمارية الرقمية التي تتيح الوصول إلى أبرز الأسواق العالمية عبر منصة واحدة، بما يعزز من كفاءة تجربة الاستثمار وسهولة إدارتها».

وأضاف «تمثل إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي امتداداً لهذا النهج، نظراً إلى المكانة الاقتصادية التي يتمتع بها السوقان، حيث يضمان شركات رائدة في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والسيارات والإلكترونيات والرعاية الصحية، الأمر الذي يفتح آفاقاً أوسع أمام المستثمرين للاستفادة من فرص استثمارية نوعية في أسواق متقدمة.

وأوضح البابطين أن «بوبيان للتداول» أصبحت اليوم منصة استثمارية متكاملة تتيح الوصول إلى 19 سوقاً محلياً وإقليمياً وعالمياً من خلال حساب تداول واحد، بما يوفر تجربة أكثر سهولة وكفاءة في إدارة الاستثمارات، ومتابعة المحافظ، وتنفيذ عمليات التداول عبر مختلف الأسواق من خلال واجهة رقمية موحدة وسهلة الاستخدام.

وأضاف البابطين أن التوسع في الأسواق العالمية أمام المستثمرين يعزز فرص بناء محافظ استثمارية أكثر تنوعاً من خلال الاستثمار في اقتصادات وقطاعات مختلفة، وهو ما يمثل أحد المرتكزات الأساسية لإدارة الاستثمارات بكفاءة على المدى البعيد، مشيراً إلى أن السوقين الياباني والكوري الجنوبي يتيحان فرصا التداول في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما ينسجم مع فلسفة بوبيان كابيتال في تقديم حلول استثمارية تلبي تطلعات مختلف شرائح المستثمرين.

ماسك أطلق «إكس موني» لتحويل الأموال

أطلقت منصة التواصل الاجتماعي «إكس» المملوكة لإيلون ماسك، والمعروفة سابقا باسم تويتر، منتجا يشبه الحسابات المصرفية، يتيح للمستخدمين إرسال الأموال إلى بعضهم بعضا. الخدمة، المعروفة باسم «إكس موني»، ليست بنكا جديدا، إذ تستخدم التكنولوجيا والخدمات المصرفية التي يقدمها بنك «كروس ريفر»، وتقدم هذه البنية الأساسية تحت العلامة التجارية «إكس موني».

ومن الشائع أن تستخدم الشركات المالية الجديدة البنية التحتية لبنك تقليدي لإطلاق خدماتها، نظراً لأن تأسيس بنك جديد عملية تستغرق وقتا طويلا وتكلف الكثير من المال.

وتقتصر خدمة «إكس موني» حاليا على المستخدمين المدعوين فقط، وسيحصل المستخدمون على بطاقة خصم من «فيزا» تحمل علامة «إكس» التجارية، ويمكن استخدامها في أي ماكينة صراف آلي. وقالت الشركة إن مستخدمي «إكس» سيتمكنون من إرسال الأموال إلى مستخدمين آخرين على المنصة في الوقت الفعلي.

وتتوفر الدعوات حاليا فقط للأعضاء الذين يدفعون مقابل خدمات «إكس». ولجذب العملاء، تقدم «إكس موني» عائدا بنسبة 6% على الودائع، واستردادا نقديا بنسبة 3% على المشتريات المؤهلة.

وللحصول على عائد الـ 6%، يتعين على العميل إيداع ما لا يقل عن 1000 دولار في الحساب. كما يتعين على العملاء الاشتراك

إيلون ماسك

في خدمات «إكس» المميزة، التي تبلغ تكلفتها 8 دولارات شهريا على الأقل.

وسيحتاج العميل إلى إيداع ما لا يقل عن 1600 دولار لتغطية تكلفة خدمات «إكس» المميزة. ولطالما تحدث ماسك عن تحويل «إكس» إلى «تطبيق شامل» يضم خدمات مالية. ولماسك تجربة سابقة في مجال الخدمات المالية، إذ أسس أحد أوائل البنوك الإلكترونية تحت علامة «إكس. كوم». واشترت شركة أخرى هذه الشركة لاحقا ودمجتها في الكيان الذي يُعرف اليوم باسم «باي بال». ولا تزال خدمة «إكس موني» في مراحلها الأولى، لكن الشركة تدخل سوقا تنافسية تهيمن عليها خدمة «فينمو» لتحويل الأموال التابعة لـ«باي بال»، إلى جانب خدمات أخرى لتحويل الأموال بين الأفراد، مثل «زيل» و«كاش آب».

«البترول الأميركي» عارض فرض رسوم على عبور «هرمز»

قال الرئيس التنفيذي لمعهد البترول الأميركي، مايك سومرز، إن أكبر اتحاد تجاري لقطاع النفط في الولايات المتحدة أبدى معارضته لفرض رسوم مرور على السفن التي تعبر مضيق هرمز.

وأضاف سومرز: أعتقد أنه من المستبعد أن ندعم أي سلطة جديدة لفرض رسوم العبور، لا سيما تلك التي تدعمها التهديدات بمزيد من القصف في مضيق هرمز». وقال: إن زيادة حركة السفن عبر المضيق ستكون عاملاً أساسياً في إعادة أسواق النفط إلى وضعها الطبيعي، لكن يجب عدم السماح لإيران بالسيطرة على الممر المائي».

وتقوم الولايات المتحدة وغيرها من كبار مستهلكي النفط بسحب النفط الخام والوقود من المخزونات بوتيرة غير مسبوقة. وأضاف سومرز أن على الكونغرس الأميركي أن ينظر في الاستثمار في تحديث الاحتياطي الاستراتيجي الأميركي للنفط.

مشيراً إلى أن كهوف الاحتياطي الاستراتيجي للنفط صممت للسحب السريع، لكن من الصعب إعادة ملئها وصيانتها. وأوضح أن على الكونغرس أيضاً النظر في فتح مواقع جديدة للاحتياطي الاستراتيجي للنفط على طول الساحل الغربي للولايات المتحدة، وهي فكرة كانت إدارة الرئيس دونالد ترامب قد نظرت فيها قبل اندلاع الحرب مع إيران.

أصدرت تقريرها السنوي الـ 15 وثاني تقاريرها للاستدامة

«هيئة الأسواق»: تنفيذ 82 % من الاستراتيجية

أصدرت هيئة أسواق المال تقريرها السنوي الخامس عشر الخاص بالسنة المالية (2026/2025)، كما أصدرت في الوقت ذاته ثاني تقاريرها للاستدامة عن السنة المالية ذاتها.

ويمثل إصدار التقرير السنوي للهيئة في أعقاب انتهاء سنتها المالية استحقاقاً قانونياً بفعل المادة رقم (25) من قانون إنشائها رقم (7) لسنة 2010، حيث تعرض فيه لأبرز مهامها المنفذة وإنجازاتها المتحققة في مختلف مجالات عملها: التشريعية والتنظيمية والإشرافية والتوعوية والإعلامية، وتلك المتصلة ببيئة عملها الداخلية، وكذلك على صعيد التعاون المشترك: محلياً وإقليمياً ودولياً، إضافة لبياناتها المالية الخاصة بتلك السنة المالية، وتوجهاتها لقادم السنوات سعياً منها لتحقيق رؤيتها في التوصل إلى ريادة في تطوير أسواق مال جاذبة وداعمة للاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير السنوي الأخير للهيئة تضمن تسعة أبواب رئيسة، بدأت بالتعريف بتأسيس الهيئة ورؤيتها ورسالتها وأهدافها وقيمها المؤسسية، أعقب ذلك بيان أداء مجلس مفوضي الهيئة وأعمال الأمانة العامة والمجالس واللجان المنبثقة والمشكلة، قبل أن يخصص ثالث أبواب التقرير للمجال الإستراتيجي، تلى ذلك الباب المخصص للاستدامة والذي عرض لجهود الهيئة المتصلة بترسيخ استدامتها المؤسسية، وكذلك استدامة قطاع أنشطة الأوراق المالية، إضافةً للاستدامة البيئية والمجتمعية.

أما خامس أبواب التقرير- وهو الأبرز- فقد عرض بالتفصيل لإنجازات الهيئة في مجال تنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها، بدءاً بالمجال القانوني، ثم التنظيمي، فالرقابي بنوعيه: المكتبي والميداني إضافة لمتابعة عمليات الأسواق والإفصاح والشفافية، قبل أن يختتم بمجالات التوعية والإعلام والتواصل والتعاون الخارجي.

انتقل بعدها التقرير في الأبواب التالية لاستعراض أبرز المهام المتحققة على صعيد بيئة عمل الهيئة الداخلية، وكذلك رؤاها وتطلعاتها وتوجهاتها لقادم السنوات في ظل استراتيجيتها الرابعة الممتدة حتى نهاية شهر مارس 2031.

إضافة للبيانات المالية للهيئة عن السنة المالية موضوع التقرير، ليختم بعد ذلك بعرض شامل لمؤشرات التداول في بورصة الكويت للأوراق المالية لعام 2025. بلغة الأرقام، يمكن الإشارة إلى أبرز المهام المنفذة من خلال أرقام محددة، كتنفيذ 82% من الإستراتيجية الحالية للهيئة مع انقضاء 75% من دورتها الزمنية، وإبداء الرأي القانوني بـ (895) موضوعاً، وتسجيل (104) قضية، و (101) حكماً نهائياً موضوعياً 97% منها لصالح الهيئة، و(74) شخصاً مرخصاً له و (238) نشاطاً مرخصاً به، و(65) نظاماً للاستثمار الجماعي، ومنح (6) موافقات خاصة بإصدارات أدوات دين تنوعت بين سندات وصكوك تجاوزت قيمتها المليار و200 مليون دينار كويتي. و(5) عمليات اندماج واستحواذ لتتخطى بذلك القيمة التراكمية لهذه الأنشطة حاجز المليار و881 مليون دينار.

في إطار آخر، أصدرت الهيئة ثاني تقاريرها للاستدامة ضمنته إجراءاتها المتخذة خلال السنة المالية الأخيرة على صعيد جهودها المتصلة بترسيخ تطبيق معايير الاستدامة في أسواق المال بدولة الكويت بما يدعم توجهات التنمية الاقتصادية المستدامة وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية، حيث عرض التقرير لنهج الهيئة في مجال الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، كما عرض لمبادراتها ذات الصلة، سواءً ما اندرج منها في إطار حوكمة استدامتها، لاسيما على صعيد كوادرها (توظيف الكفاءات المناسبة، حماية حقوق المنتسبين، التعليم والتطوير، الصحة والسلامة العامة)، أو مسؤوليتها الاجتماعية أو البيئية، وتحديداً ما اتصل منها بتخفيف مخاطر المناخ، وإدارة المياه والانبعاثات والنفايات واستهلاك الطاقة، وقد قامت الهيئة بإعداد تقريرها بما يتماشى مع المبادرة العالمية لإعداد التقارير ومعايير الإفصاح الموحدة لمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية في دول مجلس التعاون لدول الخليجي الصادرة عن لجنة أسواق المال الخليجية.

وأخيراً، فإن الهيئة إذ تعلن عن إصدار تقريريها المشار إليهما، فإنها تلفت عناية المهتمين بالشأن الاقتصادي عموماً، والمعنيين بأنشطة الأوراق المالية وخدماتها على وجه الخصوص إلى إمكانية الاطلاع على تفاصيل تقريرها المذكورين من خلال موقعها الإلكتروني، إضافة إلى تطبيقاتها الإلكترونية عبر الهواتف الذكية.

«وربة» يدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة بـ 3 ملايين دولار

المساهمة تعكس التزام البنك بدعم خدمة المصلحة العامة

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية، أمس، مساهمة بنك وربة بمبلغ 3 ملايين دولار لمصلحة صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، الذي أُطلق في الخامس من يوليو الجاري، بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية، ورفع كفاءة الكويت في التعامل الفوري مع الظروف الاستثنائية.

وأوضح الصندوق، في بيان، أن هذه المساهمة تعكس التزام «وربة» بدعم الجهود الوطنية، وتعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية، بما يخدم المصلحة العامة، ويرفع مستوى الجاهزية لمواجهة مختلف التحديات.

وأكد الصندوق أن مساهمة البنك تعكس الدور الحيوي والمسؤول للقطاع المصرفي الكويتي في مساندة الجهات الحكومية، وتوفير الموارد اللازمة للتعامل السريع مع الأزمات، فضلاً عن ترسيخ قيم التضامن والتكافل المجتمعي.

ويُعد «وربة» أحد البنوك البارزة بالقطاع المصرفي الإسلامي بالكويت، حيث تأسس عام 2010 لتقديم خدمات مصرفية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقدم حلولاً مصرفية متكاملة للأفراد والشركات والاستثمار والخزينة، مع التركيز على الابتكار والتحول الرقمي، كما يمتلك شبكة تضم 22 فرعاً تغطي مختلف محافظات الكويت، إلى جانب شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي والخدمات الرقمية.

يُذكر أن صندوق الاستجابة الطارئة أُنشئ بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية بعد موافقة مجلس الوزراء ليتولى إدارته والإشراف التام على أعماله؛ سعياً لتعزيز المرونة المؤسسية، ورفع كفاءة الاستجابة الوطنية، وتمكين الجهات المعنية من مواجهة التحديات الطارئة بكفاءة وفاعلية.

«المجموعة المشتركة» تقدم مليون دولار لصندوق الاستجابة

الصندوق الكويتي: مبادرة تؤكد الدور الوطني للقطاع الخاص

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية، أمس، أول مساهمة من قطاع المقاولات، قدمتها المجموعة المشتركة للمقاولات بقيمة مليون دولار لمصلحة «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، الذي أُطلق في الخامس من يوليو الجاري، بهدف تعزيز الجاهزية الوطنية، ورفع كفاءة الكويت في التعامل مع الظروف الاستثنائية والطوارئ.

وأوضح الصندوق، في بيان، أن المبادرة تأتي انطلاقاً من المسؤولية المجتمعية للمجموعة، وإيماناً منها بأهمية دعم المبادرات التي تخدم الوطن وتعزز قدراته على مواجهة مختلف التحديات.

وأكد الصندوق أن مساهمة الشركة تعكس الدور الحيوي والمسؤول للقطاع الخاص الكويتي في مساندة الجهود الوطنية، وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز سرعة الاستجابة للأزمات، بما يجسد قيم التضامن والتكافل المجتمعي.

وأشار الصندوق إلى أن «المجموعة المشتركة للمقاولات» تُعد من أبرز شركات المقاولات والبنية التحتية في الكويت والمنطقة، وتمتلك خبرات واسعة وحضوراً إقليمياً في عدد من الأسواق، من بينها المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر.

يُذكر أن «الكويت للاستجابة الطارئة» أُنشئ بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية، بعد موافقة مجلس الوزراء، ليتولى الصندوق إدارته والإشراف الكامل على أعماله، بهدف تعزيز المرونة المؤسسية ورفع كفاءة منظومة الاستجابة الوطنية، وتمكين الجهات المعنية من التعامل مع الظروف الطارئة بكفاءة وفاعلية.

«الكويتية للمنتزهات» تقدم 250 ألف دولار في «الاستجابة الطارئة»

أعلنت الشركة الكويتية للمنتزهات تقديمها مساهمة مالية بقيمة 250 ألف دولار دعماً لـ «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيداً لالتزامها بمسؤوليتها الوطنية، وحرصها على المساهمة في المبادرات التي تعزز قدرة الكويت على مواجهة مختلف الظروف الاستثنائية، وترسخ قيم التعاون والتكافل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وأوضحت الشركة، في بيان، أن هذه المساهمة تأتي انسجاماً مع نهجها في دعم المبادرات ذات الأثر الوطني، وإيمانها بأهمية تضافر الجهود بين مختلف الجهات لخدمة المصلحة العامة، بما يسهم في دعم استمرارية الخدمات الحيوية وتعزيز استقرار الدولة.

وأشارت إلى أن الشركة تؤمن بأن المسؤولية الوطنية تمثل جزءاً أصيلاً من رسالتها المؤسسية، وأن للقطاع الخاص دوراً محورياً في دعم المبادرات التي تعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات. ومن هذا المنطلق، تأتي مساهمة الشركة في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» امتداداً لالتزامها بالمشاركة الفاعلة في كل ما يخدم الكويت، ويعكس إيمانها بأهمية تكامل الجهود الوطنية للحفاظ على أمن الوطن واستقراره ودعم مسيرته التنموية.

وأضافت أن المبادرات الوطنية المشتركة تمثل نموذجاً عملياً للتعاون بين مختلف القطاعات، وتسهم في تعزيز الجاهزية المؤسسية، وترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية، بما يواكب تطلعات الكويت نحو مستقبل أكثر استدامة ومرونة.

وأكدت استمرارها في دعم المبادرات التي تخدم المجتمع وتعزز الشراكة مع مختلف الجهات الوطنية، انطلاقاً من التزامها بالإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ قيم العطاء والعمل المشترك.

وأعربت الشركة عن خالص تمنياتها بأن يحفظ الله الكويت وقيادتها الرشيدة وشعبها الكريم، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والازدهار في ظل القيادة الحكيمة.

«التجارية العقارية» تساهم بمليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة

معرفي: دورنا يمتد للإسهام في المبادرات الوطنية لتعزيز استقرار الدولة

أعلنت الشركة التجارية العقارية مساهمتها بمليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التي تعزز جاهزية الكويت، وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية.

وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من إيماننا بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود لتحقيق مستقبل أكثر استقراراً في توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيّرات والأزمات الحالية، التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولوياتها الاستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع الظروف الاستثنائية.

وفي هذا السياق، صرح رئيس مجلس إدارة الشركة، عبدالفتاح معرفي، قائلاً: «على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية ارتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية في دولة الكويت، وأسهمت في تطوير مشاريع شكّلت جزءاً من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد، وانطلاقاً من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول، بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة، وترسّخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني».

وأضاف: «يمثّل صندوق الكويت للاستجابة الطارئة نموذجاً وطنياً يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ونفخر في الشركة التجارية العقارية بالمساهمة في هذه المبادرة، إيماناً منا بأن دعم كفاءة البنية التحتية وتعزيز جاهزية الدولة يمثّلان استثماراً في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها».

وأوضح أن قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول يُعدّ من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة.

عبدالفتاح معرفي

واختتم معرفي تصريحه بدعائه إلى الله عز وجلّ أن يعم السلام والأمن والاستقرار على الكويت وجميع دول مجلس التعاون ودول المنطقة، وأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، في ظل القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله.

«الكويتي للتنمية» يشارك بافتتاح مشروع طريق «بانغا سلاييه» في ليبيريا

شارك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، أمس، بافتتاح مشروع تطوير طريق «بانغا - سلاييه» في ليبيريا، إضافة إلى مراسم وضع حجر الأساس لمشروع طريق «سلاييه - كونيا»، وذلك في إطار جهوده المستمرة لدعم مشاريع البنية التحتية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول الصديقة.

وقال رئيس ليبيريا، جوزيف بواكاي، في كلمة نقلها بيان عن الصندوق، إن هذه الاستثمارات تبني ما هو أبعد بكثير من الطرق، إذ تخلق فرصا للمزارعين والتجار والطلاب والشركات والأسر، إضافة إلى أنها تربط المجتمعات وتوسع الفرص الاقتصادية وتحسّن نوعية الحياة للشعب الليبيري.

وأعرب عن خالص تقديره باسم حكومة وشعب ليبيريا إلى الصندوق الكويتي للتنمية على صداقته الراسخة وثقته بليبيريا.

من جهته، قال مدير إدارة العمليات في الصندوق، ثامر الفيلكاوي، في كلمة مماثلة، إن المشروع يُمثّل محطة مهمة في مسيرة التعاون بين الصندوق وحكومة ليبيريا ومؤسسات التمويل المشاركة.

وأضاف أن المشروع يعكس أهمية الشراكات التنموية في تنفيذ المشاريع التي تخدم المجتمعات وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وأشار البيان إلى أن مراسم افتتاح للمشروع جرت بحضور رئيس ليبيريا وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين، إلى جانب ممثلي مؤسسات التمويل المشاركة في المشروع.

وأفاد بأن مشروع الطريق الممتد بطول 81 كيلومترا يهدف إلى تحسين شبكة الطرق في ليبيريا وخفض زمن الرحلات وتكاليف النقل وتعزيز الوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الواقعة على امتداد الطريق.

وبيّن أن الصندوق أسهم في تمويل المشروع من خلال قرض تم توقيع اتفاقيته عام 2016 بقيمة 5 ملايين دينار، ضمن تمويل مشترك شاركت فيه حكومة ليبيريا والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والصندوق السعودي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية وصندوق أبوظبي للتنمية.

الطريق بعد افتتاحه

«الإطفاء» تغلق 28 مزرعة بالصليبية

● محمد الشرهان

نفذت قوة الإطفاء العام حملة تفتيش في منطقة الصليبية الزراعية، بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، لرصد الحيازات المخالفة لاشتراطات السلامة والوقاية من الحريق.

وأعلنت «الإطفاء»، في بيان أمس الأول، أن الحملة أسفرت عن غلق إداري وتحرير إخطارات لعدد من المزارع تستغل كمخازن، بعدد إجمالي 28 مزرعة، لمخالفتها الضوابط المعمول بها، وعدم استيفائها اشتراطات السلامة المقررة من قبل القوة.

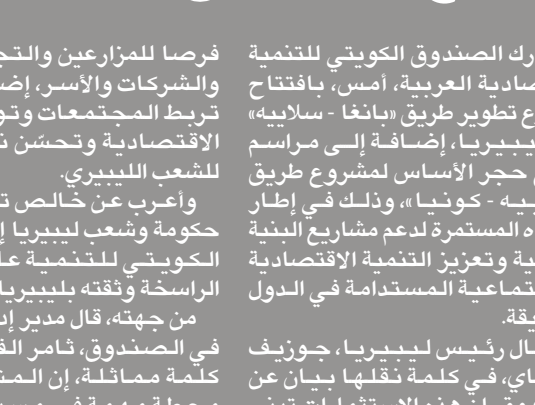
إغلاق إحدى المزارع

رفع شباك صيد مهملة بساحل الصليبيخات

نجح فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية في انتشال ورفع كميات كبيرة من شباك الصيد المهملة جنوب جون الكويت في ساحل الصليبيخات في إطار جهود الفريق المستمرة لحماية وتأهيل النظم البيئية البحرية في البلاد.

وقال رئيس الفريق وليد الفاضل لـ «كونا»، أمس، إن الفريق انتشل الشباك من الساحل حيث كانت تشكل تهديداً مباشراً ومدمراً للحياة الفطرية في تلك المنطقة بالتعاون مع وزارة الداخلية.

وأضاف الفاضل أن هذه العملية تأتي ضمن خطة الفريق الدورية لتطهير السواحل والمواقع البحرية من المخلفات الضارة وتم رفعها بالكامل ونقلها إلى المواقع المخصصة للتخلص الآمن منها لحماية الكائنات البحرية من خطر الصيد الشبح المتمثل في احتجاز الأسماك والطيور البحرية وهلاكها دون جدوى.

وأوضح أن الجون يعد رئة بيئية ومحطة رئيسية للطيور المهاجرة ما يجعل الحفاظ على سلامته واستقراره البيئي ضرورة قصوى للأمن الغذائي والتنوع الإحيائي في الكويت.

ودعا الفاضل مرتادي البحر والصيادين لضرورة الالتزام التام بالتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية والتقيد الحرفي بقانون حماية البيئة الذي يحظر الصيد في الجون أو إلقاء المخلفات وأدوات الصيد.

«النجاة» عقدت عموميتها لتعزيز الحوكمة والشفافية

أقرت تعديل مواد بالنظام الأساسي للجمعية لتطوير منظومتها

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية النجاة الخيرية، فيصل الزامل، أن الجمعية العمومية غير العادية للجمعية أقرت تعديل بعض مواد النظام الأساسي، في خطوة تعكس حرص الجمعية على تطوير منظومتها المؤسسية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية، بما يواكب متطلبات العمل الخيري ويعزز كفاءة الأداء واستدامته.

وأوضح الزامل، في تصريح صحافي، أمس، أن الجمعية العمومية غير العادية عقدت الخميس الماضي، بحضور النصاب القانوني، ومشاركة ممثلين من وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تمت مناقشة واعتماد التعديلات المقترحة على النظام الأساسي، بعد استعراضها ومناقشتها والتصويت عليها وفق الإجراءات القانونية.

وبيّن أن التعديلات شملت عدداً من مواد النظام الأساسي للجمعية، ومن أبرزها استحداث أحكام خاصة بعضو الشرف والعضو الفخري والرئيس الفخري، وتحديث المواد المتعلقة بموارد الجمعية وآلية إيداع الأموال، وتنظيم إجراءات شغل المقاعد الشاغرة، وآلية انعقاد اجتماعات المجلس وإصدار قراراته.

وأضاف الزامل أن التعديلات تضمنت كذلك تحديث المواد المنظمة لانتخابات مجلس الإدارة، وفتح باب الترشح، إلى جانب التأكيد على تنفيذ المشاريع والبرامج الخيرية داخل دولة الكويت وخارجها بعد الحصول على الموافقات الرسمية من وزارة الشؤون والجهات المختصة.

وأشار إلى أن الجمعية العمومية وافقت في ختام أعمالها على اعتماد جميع التعديلات الواردة على النظام الأساسي، مع تفويض مجلس الإدارة باستكمال الإجراءات اللازمة لاعتمادها لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات المختصة، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل مرحلة جديدة في مسيرة الجمعية نحو مزيد من التطوير المؤسسي، بما يعزز قدرتها على أداء رسالتها الإنسانية والخيرية بكفاءة واستدامة.

وختاماً تقدم الزامل بشكر ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية وأعضاء الجمعية العمومية.

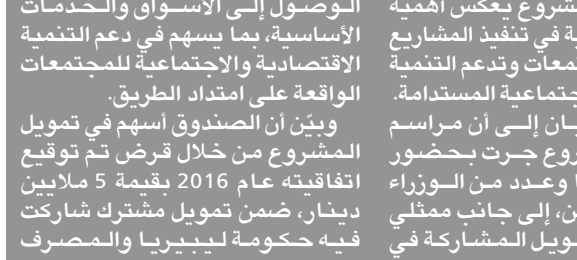
جانب من اجتماع الجمعية العمومية

وفرة WAFRA
إخطار لجميع حملة وحدات الصناديق المدارة من قبل شركة وفرة للإستثمار الدولي
تعلن شركة وفرة للإستثمار الدولي عن موافقة هيئة أسواق المال على تعديل الهيئة الإدارية للصناديق لتصبح كما هو موضح أدناه

صندوق وفرة WAFRA FUND
1. قتيبه يعقوب يوسف الخرافي
2. سعود حمد سعود الجويعد
3. أحمد محمد عبدالوهاب العثمان
4. براك عبدالمحسن عمر العتيق
5. فهد طارق عبدالعزيز السبيعي

صندوق وفرة للسندات WAFRA BONDS FUND
1. قتيبه يعقوب يوسف الخرافي
2. مشعل رياض إبراهيم الصالح
3. حسن رياض حسن الموسى

صندوق مصارف MASARAT INVESTMENT FUND
1. قتيبه يعقوب يوسف الخرافي
2. سعود حمد سعود الجويعد
3. يوسف علي حسين العبدالرزاق
4. أحمد محمد عبدالوهاب العثمان

الصندوق الخليجي WAFRA GCC ISLAMIC FUND
1. قتيبه يعقوب يوسف الخرافي
2. سعود حمد سعود الجويعد
3. يوسف علي حسين العبدالرزاق
4. أحمد محمد عبدالوهاب العثمان

صندوق المجرة AL-FAJER FUND
1. قتيبه يعقوب يوسف الخرافي
2. سعود حمد سعود الجويعد
3. أحمد محمد عبدالوهاب العثمان
4. فهد طارق عبدالعزيز السبيعي

و لمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة موقع الشركة الالكتروني www.wafrainv.com
أو الإتصال عدى الارقام التالية 22969579 -99823162

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
aleqtisadyah.com
العدد 721 • الخميس 16 من صفر 1448 • 30 يوليو 2026 م

الشركة التجارية العقارية تساهم بمليون دولار أمريكي في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»

أعلنت الشـــركة التجارية العقارية عن مساهمتها بمبلغ مليـــون دولار أمريكي في "صندوق الكويت للاســـتجابة الطارئـــة"، تأكيداً لالتزامها بدعم المبـــادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التي تعزز جاهزية دولة الكويت، وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يســـهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية.

وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقاً من إيماننا بـــأن خدمة الوطن مســـؤولية مشـــتركة تتطلب تضافر الجهود لتحقيق مســـتقبل أكثر اســـتقراراً ازدهاراً وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية، التي تســـتوجب توحيد الجهود الوطنيـــة وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الاستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

وفي هذا الســـياق، صرح عبدالفتاح محمدرفيع معرفي، رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية، قائلاً:

" على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية ارتباطاً وثيقاً بمسيرة التنمية في دولة الكويت، وأسهمت في تطوير مشـــاريع شـــكلت جزءاً من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد. وانطلاقاً من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول،

عبدالفتاح محمدرفيع معرفي

بل يمتد إلى الإســـهام في المبـــادرات الوطنية التي تعزز اســـتقرار الدولة، وترســـخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركائز أساسية لاستمرار التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني."

وأضاف: "يمثل صنـــدوق الكويت للاســـتجابة الطارئة نموذجاً وطنياً يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطـــاع الخاص. ونفخر في الشـــركة التجارية العقارية بالمســـاهمة في هذه المبـــادرة، إيماناً منا بأن دعم كفاءة البنية التحتيـــة وتعزيز جاهزية الدولة يمثلان استثماراً في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها."

وأوضح أن قطاع التطوير العقـــاري وإدارة الأصول يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مســـؤولية مؤسســـات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات التـــي تخدم المصالح الاســـتراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة.

وأختتم معرفي تصريحه بدعائه إلى الله عز وجل أن يعم السلام والأمن والاستقرار على الكويت وجميع دول مجلس التعاون ودول المنطقة وأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الســـمو أمير البلاد المُفدّى الشيخ/مشـــعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشـــيخ/ صباح الخالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ أحمد العبدالله الأحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.